موقف الولايات المتحدة الامريكية من قضية الفصل العنصري في دولة جنوب أفريقيا بين عامي (١٩٧٧-١٩٧٩)

م.د.سيف معتز عمر

ا.د.ناظم رشم معتوق

جامعة البصرة – كلية الآداب

الملخص

حظيت دولة جنوب افريقيا باهتمام كبير من جانب سياسة الولايات المتحدة الامريكية خلال الإدارات المتعاقبة بدءاً من عهد الرئيس كارتر، لقد ارتبطت الولايات المتحدة الامريكية مع دولة جنوب افريقيا بعلاقات تاريخية قوية وتعاوناً وثيقاً بين البلدين وعلى الاصعدة كافة الاستراتيجية والعلمية والاقتصادية والعسكرية، على الرغم من انتهاج نظام حكم جنوب افريقيا سياسة الفصل العنصري ، الذي جابهه معارضة دولية من الأمم المتحدة ومعظم دول العالم التي فضلت مقاطعة ذلك النظام لانتهاكه حقوق الانسان واصراره على المضي في اعتماد ذلك التمييز العنصري، ومع ذلك فقد استمرت الولايات المتحدة في علاقاتها مع دولة جنوب افريقيا، وحاولت الموازنة بين علاقاتها الإيجابية والعقوبات التي فرضها الكونغرس الامريكي على الأخيرة، فقد استمرت بدعمها بشكل مباشر او غير مباشر عن طريق الالتفاف على بعض قوانين العقوبات وذلك بهدف ابعادها عن الاتحاد السوفيتي ومنع الشيوعية من التغلغل في ربوعها وفي الجنوب الافريقي.

الكلمات المفتاحية: جيمي كارتر، الفصل العنصري، جنوب افريقيا.

The position of the United States of America on the issue of apartheid in South Africa between the years (1977-1979)

Dr. Seif Moataz Omar
Prof. Dr. Nazim Rashm Maatouk
University of Basrah - College of Arts

Abstract

The State of South Africa received great attention from the policy of the United States of America during successive administrations, starting with the era of President Carter. The rule of South Africa was the policy of apartheid, which was met with international opposition from the United Nations and most of the countries of the world, which preferred to boycott that regime for its violation of human rights and its insistence on continuing to adopt that racial discrimination. Nevertheless, the United States continued its relations with the state of South Africa, and tried to balance between Its positive relations and the sanctions imposed by the US Congress on the latter, it continued to support it directly or indirectly by circumventing some penal laws with the aim of distancing it from the Soviet Union and preventing communism from penetrating its territory and southern Africa.

Keywords: Jimmy Carter, apartheid, South Africa.

المقدمة

تتمتع دولة جنوب افريقيا بمكانة مرموقة على جميع المستويات فعلى المستوى الدولي، تتمتع هذه الدولة بموقع استراتيجي مهم، فهي تقع في اقصى جنوب القارة الافريقية، وتطل على المحيطين الهندي والاطلسي ومن ثم تتحكم بطريق "رأس الرجاء" الصالح الذي يشترك مع قناة السويس في خاصية مهمة وفريدة وهي ربط الشرق بالغرب وتمر من جنوبها ناقلات النفط العملاقة الذاهبة الى الدول الصناعية في أوروبا والامريكيتين، فضلاً عن ذلك تتمتع دولة جنوب افريقيا بأهمية اقتصادية كبيرة، اذ تضم في باطن ارضها ثروات واحتياطيات معدنية ضخمة وخصوصاً الثروات الاستراتيجية كالمعادن النفيسة واليورانيوم وغيره من العناصر المهمة، وعلاوة على ذلك برزت أهمية دولة جنوب افريقيا خلال مدة الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي وسعيهما لتوطيد نفوذ كل منهما في تلك المنطقة الحيوية من العالم، ولم تفقد تلك الدولة أهميتها بانتهاء الحرب الباردة بل زادت أهميتها في ظل النظام الدولي الجديد وتشابك المصالح الاقتصادية في العالم .

حظيت دولة جنوب افريقيا باهتمام كبير من جانب سياسة الولايات المتحدة الامريكية خلال الإدارات المتعاقبة بدءاً من عهد الرئيس كارتر، لقد ارتبطت الولايات المتحدة الامريكية مع دولة جنوب افريقيا بعلاقات تاريخية قوية وتعاوناً وثيقاً بين البلدين وعلى الاصعدة كافة الاستراتيجية والعلمية والاقتصادية والعسكرية، على الرغم من انتهاج نظام حكم جنوب افريقيا سياسة الفصل العنصري ، الذي جابهه معارضة دولية من الأمم المتحدة ومعظم دول العالم التي فضلت مقاطعة ذلك النظام لانتهاكه حقوق الانسان واصراره على المضي في اعتماد ذلك التمييز العنصري، ومع ذلك فقد استمرت الولايات المتحدة في علاقاتها مع دولة جنوب افريقيا، وحاولت الموازنة بين علاقاتها الإيجابية والعقوبات التي فرضها الكونغرس الامريكي على الأخيرة، فقد استمرت بدعمها بشكل مباشر او غير مباشر عن طريق الالتفاف على بعض قوانين العقوبات وذلك بهدف ابعادها عن الاتحاد السوفيتي ومنع الشيوعية من التغلغل في ربوعها وفي الجنوب الافريقي.

- **تمهيد: موقف الولايات المتحدة الامريكية من قضية الفصل العنصري في دولة جنوب افريقيا حتى عام ١٩٧٧:**

كان هناك ثمة تشابه بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا في كثير من النواحي مثل اندفاعهم نحو استغلال مناجم الذهب، ومحاربتهم للإمبريالية البريطانية، كما كان كلاهما يعاني من مشكلة التمييز العنصري[١]. بسبب اللون، إذ أن الدولتين هما من أكثر الدول في العالم التي يعيش فيهما أعداد كبيرة من السود والبيض معاً في البلد نفسه، ومن هنا ظهرت العديد من

المشكلات فيها واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية التغلب على تلك المشكلات[٢]، وفي المقابل كانت دولة جنوب أفريقيا غير قادرة على معالجة المشكلة[٣].

يتكون مجتمع جنوب افريقيا من مجموعات متغايرة في اصولها وثقافتها والوانها واديانها، تنحدر من الافريقية (السكان الاصليون) والاوربية (المستوطنين الهولنديين والفرنسيين والانكليز وغيرهم من ذوي البشرة البيضاء) والأسيوية (الهنود)، فضلاً عن عنصر الملونين الذي جاء نتيجة لاختلاط تلك المجموعات العرقية فيما بينها، فمجتمع جنوب افريقيا مجتمع تعددي منقسم الى اربع طوائف أفارقة سود، بيض، ملونين ، واسيويين.[٤]

وعندما تحولت هذه الأراضي إلى التاج البريطاني عام ١٨٠٦ أصدر الانكليز العديد من القوانين التي أذلت السكان الاصليين و منها (قانون التشرد) عام ١٨٠٩ و(قانون احتجاز أطفال الهوتنتوت[٥]) عام ١٨١١، وعملوا على إقامة العديد من اماكن العزل التي عزلوا بها السود عن البيض وذلك بعد اكتشاف الذهب والماس بين عامي(١٨٦٧- ١٨٨٦)[٦]، ثم اتجهت السلطات البريطانية إلى إصدار (قانون المناجم والأشغال) عام ١٩١١ لمنع السود من القيام بأي عمل يتطلب مهارة وإجبارهم على العمل في اعمال معينة[٧]، وفي العام نفسه صدر (قانون التوظيف) الذي جعل الوظائف العليا والمتوسطة حكراً على البيض[٨]، وضمن السياق نفسة صدر عام ١٩١٣ (قانون الأراضي) لمنع السود من شراء الأراضي المخصصة للبيض، وبعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) ومع ظهور فكرة حق الشعوب في تقرير مصيرها التي اقرتها منظمة الامم المتحدة لم تتحرك دولة جنوب أفريقيا باتجاه تقرير مصيرها بل زاد الأمر تعقيداً مع فوز الحزب الوطني[٩] عام ١٩٤٨ في الانتخابات الذي يمثل الأفارقة، إذ أصدرت الحكومة الجنوب افريقية الجديدة العديد من القوانين أولها قانون (حظر الزواج المختلط) عام ١٩٤٩، ثم قانون (تسجيل السكان) عام ١٩٥٠، قانون (المجموعات العرقية) في العام نفسه[١٠]، وقد سنت العديد من القوانين التي ساعدت على تأصيل سياسة التمييز والفصل العنصري[١١].

عملت سياسة التميز العنصري على تسخير السكان الاصليين لخدمة الأوربيين، إذ ليس هناك خيار سوى أن يتحول المواطن الأصلي من مالك يعيش على ملكيته الى عامل في ملك غيره لصالح ذلك المالك, وقد دعمت حكومة الحزب الوطني هذا الاستغلال بنظام "السخرة" وعقوبة العمل ومفادها أن المواطن الأصلي الذي يصدر بحقه حكم لأية مخالفة تكون عقوبته العمل في مزارع الأوربيين دون أي اجر وفي ظل أبشع ظروف الاضطهاد العنصري [١٢].

إن الفكرة التي ارادت الطبقة الحاكمة في جنوب أفريقيا ايصالها أن البلاد ليست للأفارقة بل للأقلية البيضاء اذ لا يحق للسود امتلاك الأراضي، هذا فضلاً عن أن التفوق

العرقي الذي استخدمته الأقلية البيضاء أعطى لها القانونية في معاملة الأفارقة معاملة سيئة من خلال سياسة الفصل العنصري. (١٣)

وهكذا يلاحظ ان الفئة الحاكمة من البيض قد حرصت أشد الحرص على اقرار القوانين التي تكرس مسألة الفصل العنصري في دولة جنوب افريقيا، وهو الامر الذي كان له انعكاسات واضحة على الدولة والمجتمع.

بدأت السياسات تتشابه بين جنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للفصل العنصري أو الأبارتيد **(Apartheid)**(١٤) عندما تولى الحزب الوطني السلطة بجنوب افريقيا أخذت إجراءات الفصل العنصري في البلدين تصبح متشابه إلى حد ما(١٥)، وهذا الأمر سبب أزمة لدى الولايات المتحدة الأمريكية في الكثير من المحافل الدولية اذ أنها كانت تدعي الديمقراطية في المقابل اضطهد اشخاص في مجتمعها بسبب لونهم، وهذا الأمر يعد تناقضاً واضحاً فيما تدعو إليه من حماية حقوق الإنسان ولكنها في الداخل تعمل على دعم كل ما هو قاهر للشعوب، وذلك بسبب أنها تخشى من تطويق الاتحاد السوفيتي لمنطقة الجنوب الأفريقي المهمة، لذلك عملت الولايات المتحدة الامريكية ومن جانب خفي على تقوية العلاقة مع النظام العنصري وترصين دوره ضمن الإطار الاستراتيجي في مواجهة تصاعد النفوذ السوفيتي في أفريقيا أثناء الحرب الباردة , تعزيزاً لمكانتها في منطقة الجنوب الافريقي.(١٦)

وأبان تلك المدة عمل حزب المؤتمر الوطني الأفريقي(١٧) وغيره من حركات التحرير في جنوب إفريقيا على بذل الجهد لإسقاط نظام الفصل العنصري، إلا أن المحاولات باءت بالفشل، ومع تفاقم التمييز العنصري تحول حزب المؤتمر الوطني الأفريقي إلى اعتماد سياسة العنف ضد المقرات الحكومية، وفي الوقت الذي كانت فيه الاوضاع في دولة جنوب افريقيا تسوء بسبب سياسة الفصل العنصري كان الوضع في الولايات المتحدة الامريكية لا يقل سوءاً بسبب سياسة التمييز العنصري (١٨).

لقد تغيرت مواقف الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالعرق أيضاً خلال العقود الأربعة التالية للحرب العالمية الثانية، فقد اعترض المصلحون الأمريكيون من خلال الاحتجاجات وقضايا المحاكم والتشريعات والعادات والقوانين التي حرمت غير البيض الأمريكيين من أصل أفريقي في المقام الأول من حقوقهم المدنية وتمت إزالة أكثر أشكال العنصرية من المجتمع الأمريكي واستمرت الإصلاحات في مواجهة البقايا المتبقية للعنصرية، لهذا رأى العديد من الإصلاحيين في الولايات المتحدة الأمريكية أن استخدام اسلوب الكفاح المسلح للإطاحة بنظام الفصل العنصري هي الطريقة الوحيدة التي يمكن أن يحدث فيها التغيير في جنوب إفريقيا. (١٩)

وعلى الرغم من سياسة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في دعم مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية بدلاً من معارضة الفصل العنصري، عمل المفكرين الأمريكيين من أصول أفريقية والناشطون الآخرون على إقامة حملة ضد سياسات الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، اذ عملوا على البحث عن طرق أفضل لمساعدة القادة السود في جنوب إفريقيا عن طريق تثقيف الجمهور الأمريكي حول ما يحدث في جنوب أفريقيا من الفصل والتمييز العنصري هناك، وجمع الأموال لحركات التحرير، ومساعدة أشخاص جنوب إفريقيا الذين كانوا في الولايات المتحدة الامريكية، وتقديم التماس إلى الادارة الامريكية وكذلك الأمم المتحدة[٢٠]، وعلى الرغم من جهودهم حافظت الولايات المتحدة الامريكية على علاقاتها الوثيقة مع القوميين مفضلة دعم مصالحهم.[٢١].

وهكذا كانت العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية وجنوب إفريقيا تتعرض لمزيد من التوتر بسبب التغيير الاستراتيجي في منطقة الجنوب الأفريقي بسبب استقلال كلاً من موزمبيق وأنغولا هذا الأمر نتج عنه عدم استقرار الجنوب الأفريقي بسبب حكم الأغلبية السوداء والأقلية البيضاء، و ظلت العلاقة النووية والاقتصادية والاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا مستقرة إلى حد كبير، إلى أن حدث تغير عام ١٩٧٧ بسبب محاولات تفجير جنوب أفريقيا لقنبلة نووية ونجاحها في ذلك الأمر الذي سيتعين على إدارة جيمي ايرل كارتر(**James Earl Carter**)[٢٢] (١٩٧٧-١٩٨١) التعامل مع هذا الوضع الجديد، فضلاً عن الدعوات الدولية والمحلية لفرض عقوبات اقتصادية على جنوب إفريقيا بسبب سياسة الفصل العنصري.

- **موقف الولايات المتحدة الامريكية من قضية الفصل العنصري ١٩٧٧-١٩٧٩ وأثرها على العلاقات بين البلدين.**

تزايد الاهتمام الامريكي بدولة جنوب افريقيا خلال مدة الحرب الباردة بسبب إدراك الادارات الامريكية المتعاقبة لأهمية القارة الافريقية بوصفها مصدراً مهماً للمواد الخام الاستراتيجية (اليورانيوم)، فضلاً عن قربها من رأس الرجاء الصالح الذي يمر عبره اكثر من نصف البترول المتجه لأوربا الغربية وخمس البترول المتجه الى الولايات المتحدة الامريكية، فضلاً عن حذر الادارة الامريكية من التوسع الشيوعي في المنطقة، وكان من مصلحة الولايات المتحدة الامريكية حماية النفوذ الامريكي في المنطقة لمواجهة التحركات البحرية للأسطول السوفيتي في المحيط الهندي، اذ ان الناقلات الامريكية الضخمة التي تنقل البترول الى الولايات المتحدة الامريكية وبصفة خاصة من منطقة الخليج العربي ليس بإمكانها المرور في قناة السويس، وذلك بسبب ضخامتها بالنسبة لعرض الاخيرة، لذا كان عليها ان تمر عبر طريق رأس الرجاء الصالح، وكان لابد من تأمين مرور تلك الناقلات وضمان استعداد ذلك الطريق لاستقبالها وعدم اغلاقه امامها، وهنا تكمن

مصلحة الولايات المتحدة الامريكية بعدم تمكين الاتحاد السوفيتي من اقامة القواعد البحرية التي من شأنها تسهيل مهمته في اعاقة مرور السفن الامريكية او حتى تضييق الخناق على التحالف الغربي عسكرياً او اقتصادياً[٢٣].

وبالمقابل كان موقف الحكومة في جنوب أفريقيا يتلخص بالعمل على تطبيق وتطوير استراتيجية تجمع بين القوة والمصالح من أجل السيطرة على كل موارد الدولة وسياسات الدولة الخارجية وقمع كل العناصر التي تحاول تغيير هذه السياسات القمعية، وقد لعبت العلاقات الاقتصادية والاستثمارات الأمريكية– الجنوب أفريقية دوراً مهماً في استمرار سياسة الفصل العنصري، إذ تغاضت الادارات الامريكية في كثير من الاحيان عن انتهاكات حقوق الافارقة– سكان البلاد الاصليين– في سبيل استمرار المصالح الامريكية وعلاقاتها الاقتصادية مع دولة جنوب افريقيا التي كانت تمارس سياسة الفصل العنصري على اكثرية مواطنيها [٢٤].

بدأ اهتمام إدارة الرئيس جيمي كارتر بدولة جنوب افريقيا، منذ الأيام الأولى لتوليه الحكم ، ففي يوم الحادي والعشرين من شهر كانون الثاني عام ١٩٧٧ عقد اجتماع في واشنطن بطلب مباشر من الرئيس الامريكي، حضره والتر مونديل [٢٥] (Walter F. Mondale) نائب الرئيس الأمريكي وسايروس فانس[٢٦] (**Cyrus Vance**) وزير الخارجية و هارولد براون (Brown, Harold) وزير الدفاع ، فضلاً عن أندرو يونغ[٢٧] (**Andrew Young**) ممثل الولايات المتحدة الامريكية لدى الأمم المتحدة والجنرال Ray B. Sitton رئيس هيئة الأركان المشتركة وستانسفيلد ترنر (Stansfield Turner)[٢٨] مدير الاستخبارات المركزية الامريكية لمناقشة السياسة الامريكية تجاه دولة جنوب افريقيا ، وتحديد الخيارات السياسية للأدوار الامريكية المستقبلية في المنطقة وتقديم الدعم الشعبي للسود والعمل على تحقيق اعلى قدر من المشاركة في إدارة الدولة والحصول على حقوقهم المشروعة[٢٩]. لقد كان عقد الاجتماع الخاص بدولة جنوب افريقيا في اليوم التالي لتسنم جيمي كارتر السلطة في الولايات المتحدة الامريكية بمثابة دليل ملموس على مقدار الاهتمام الأمريكي بما يجري بتلك البقعة المهمة من العالم.

ونظراً لتلك الأهمية فقد عقد اجتماع آخر في الخامس والعشرين من شهر كانون الثاني عام ١٩٧٧ في وزارة الخارجية الامريكية بين الولايات المتحدة الامريكية ودولة جنوب افريقيا، ترأس الجانب الامريكي سايروس فانس وزير الخارجية ، فضلاً عن وليام شافل (William E. Schaufele) مساعد وزير الخارجية للشؤون الافريقية، اما الوفد الافريقي فقد كان برئاسة رويلوف بوتا (Roelof Frederik Botha) سفير[٣٠] دولة جنوب افريقيا في واشنطن [٣١].

وخلال الاجتماع تم التطرق الى المحادثات التي سبق أن تم مناقشتها بين الطرفين في جنيف خلال عهد الإدارة السابقة، التي ضمت ممثلين عن حكومة جنوب افريقيا ومن السود، فضلاً عن هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكية –حينذاك– وتم التطرق في ذلك الاجتماع الى اتفاق الجميع على ضرورة المضي قدماً في انهاء إجراءات الفصل العنصري، كما بين بوتا ان الحكومة الافريقية مستعدة لتقديم العديد من التنازلات، الا انه بين خشيته من مطالبة السود بمطالب جديدة اكثر "راديكالية"، فضلاً عن تفسيرهم المساعي الامريكية لأنهاء الفصل العنصري على انها ضعف، وبالمقابل وعد فانس وزير الخارجية الامريكية بانه سيعمل على المساعدة في الغاء إجراءات الحظر المفروض على دولة جنوب افريقيا في حال التزامها بالمضي في إعطاء المزيد من الحقوق للمواطنين السود الذين يشكلون الأغلبية[٣٢].

وتكرر الاجتماع في الثامن والعشرين من شهر كانون الثاني من العام نفسه، وترأس الجانب الأمريكي زبيغنيو بريجنسكي (Zbignew K. Brzezinski) مساعد الرئيس لشؤون الامن القومي، ومثل الجانب الافريقي بوتا السفير الافريقي لدى الولايات المتحدة الامريكية، وتم فيه استكمال المباحثات التي جرت يوم الخامس والعشرين من الشهر المذكور، وفيها بين بوتا اعتراضات حكومة بلاده على بعض النقاط التي نوقشت في الاجتماع السابق ومنها تقديم المزيد من التنازلات التي قد تؤثر على وضع الحكومة الجنوب افريقية ويؤدي الى قيام السود بطلب المزيد من الامتيازات، كما أوضح بوتا أنه من الضروري تحقيق النمو الاقتصادي هناك، لأن الركود الاقتصادي من الممكن أن يؤدي الى فتح المجال اما السوفييت للتغلغل في تلك المنطقة [٣٣]. وعلى الرغم من تلويح السفير الجنوب الافريقي بالخطر السوفيتي وإمكانية امتداده الى دولة جنوب افريقيا، الا ان الولايات المتحدة الامريكية كانت عازمة على احداث التغيير المطلوب الذي يتمثل بإنهاء إجراءات الفصل العنصري وهو ما بينه بريجنسكي بقوله "**يجب علينا أن نتذكر أن تطلعات السود في جنوب إفريقيا شرعية أساسًا حتى لو بدا بعض الأفراد متطرفين للغاية أو غير مستعدين للحكم...**" [٣٤] .

وبالمقابل لم يخفِ بريجنسكي مخاوفه من أن يبادر الاتحاد السوفيتي الى استغلال تلك الظروف (الفصل العنصري واضطهاد السود) ويعمل على مد نفوذه الى هذا الجزء الحيوي من العالم، لذا فأن على الأقلية البيضاء الحاكمة في دولة جنوب افريقيا ان تبدد تلك المخاوف لأن "**الولايات المتحدة لن تتدخل أبدًا في الصراع إلى جانب حكومة أقلية بيضاء ، حتى لو كان الشيوعيون متورطين بدعم السود...**" [٣٥].

وفي الثاني من شهر شباط عام ١٩٧٧، صرح وليام شافل مساعد وزير الخارجية للشؤون الافريقية، معلناً ان الولايات المتحدة الامريكية تؤيد حكم الأغلبية في دول جنوب افريقيا، وهو الامر الذي فسره بوتا السفير الافريقي في واشنطن على انه تأييد صريح لصالح السود مما دفعه الى تسجيل اعتراضه رسمياً لدى الخارجية الامريكية التي بينت ان التصريح يمثل سياسة إدارة جيمي كارتر تجاه قضايا القارة الافريقية [٣٦].

وفي اجتماع لهيئة الأركان المشتركة عقد في الثامن شهر شباط عام ١٩٧٧، وحضره أ. دينيس كليفت (A. Denis Clift) مساعد نائب الرئيس الأمريكي، وسايروس فانس وزير الخارجية الامريكية، وشافيل مساعد وزير الخارجية للشؤون الافريقية، ودونالد إف. ماكهنري نائب المندوب الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، وحضرها ممثلين عن وزارة الدفاع ووزارة الخزينة ووكالة الاستخبارات الامريكية وبريجنسكي مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون الامن القومي وعدد أخر من الخبراء والمستشارين[٣٧]. واتفق المشاركون في الاجتماع على مسارات العمل الموصى بها فيما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة تجاه جنوب إفريقيا ، و ارتأوا ضرورة تقديم النصيحة – سراً– لفورستر رئيس الوزراء الجنوب الافريقي بأن العلاقات الامريكية مع جنوب افريقيا وصلت الى حدً فاصل، وهو الامر الذي يستلزم مواصلة المزيد من الضغط عليه لتغيير سياسة الفصل العنصري ، واجراء تغييرات كبيرة في النظام التعليمي، كما بين المشاركون ضرورة البدء باتخاذ خطوات عامة تظهر أنه لا يمكن بأي –حال من الأحوال– استمرار إجراء الأعمال كالمعتاد، إذا ظهرت مسألة العقوبات في الأمم المتحدة، فقد "**نصوت لبعضها حسب محتواها ، حتى لو استمرت بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية في التصويت ضد العقوبات...**" [٣٨].

وبين وزير الخارجية الامريكية ان الإدارة الامريكية ومنذ أواخر عهد إدارة الرئيس فورد واجهت إشكالية تمثلت بكيفية التعامل الناجع مع دولة جنوب افريقيا، فهي من جهة بحاجة اليها لتحقيق الأهداف الامريكية في ناميبيا وروديسيا، ومن جهة ثانية فأن الإدارة الامريكية لا يمكن ان تتغاضى عن إجراءات الفصل العنصري الذي يمارسه النظام الحاكم في دولة جنوب افريقيا، لذا فقد طرح الوزير ثلاث خيارات، تمثل الأول بالحفاظ على السياسة الامريكية " الحالية" على أساس انها تمنح الإدارة فرصة للتأثير على جنوب افريقيا، اما الخيار الثاني فهو ممارسة المزيد من الضغط على حكومة الأخيرة ولكنه سيزيد من صعوبة الحصول على مساعدتهم في ناميبيا وروديسيا، اما الخيار الثالث فقد كان يرى ان العلاقات الامريكية–الجنوب افريقية ستعتمد على ما يفعلونه فيما يتعلق بروديسيا وناميبيا ومشاكلهم الداخلية[٣٩] .

ومن جانبه فضل بريجينسكي الخيار الثالث، على امل ان يؤدي الى مزيد من التجاوب من الحكومة الجنوب افريقية التي بدأت تميل- على حد قوله- الى اجراء بعض الإصلاحات ، فضلاً عن ان الضغط المستمر على الأخيرة قد يؤدي الى فتح الباب امام التغلغل الشيوعي فيتحول " **من صراع أبيض وأسود إلى صراع أحمر-أبيض...**" [٤٠]. في إشارة واضحة الى المخاوف الامريكية من التدخلات السوفيتية في المنطقة.

ويظهر من خلال الاطلاع على اراء المشاركون في الاجماع انه كان هناك ثمة اتفاق على اعتماد الخيار الثالث الذي طرحه فانس، لذا طلب من مساعده للشؤون الافريقية ابلاغ فورستر رئيس وزراء جنوب افريقيا بأن العلاقات الامريكية مع حكومته ستعتمد الى حدٍ كبير على ما يفعله بشأن الفصل العنصري وفي ناميبيا وروديسيا[٤١].

واتضح من خلال النقاش ضرورة ان يكون هناك تنسيق عال بين الجهود الامريكية والبريطانية من اجل حمل نظام جنوب افريقيا على اتخاذ إجراءات اكثر مرونة فيما يتعلق بقضية الفصل العنصري والمساعدة في إقامة حكم الأغلبية-ويعني حكم السود على اعتبار انهم الأكثرية- الا ان معظم من حظر الاجتماع ومنهم الوزير فانس لم يتوقع ان تتخذ الحكومة البريطانية إجراءات صارمة مماثلة للإجراءات الامريكية بشأن التعامل مع دولة جنوب افريقيا، لذا فقد ارتأى ضرورة ان يتم التنسيق معها وذلك للروابط التاريخية والقانونية التي تربطها مع جنوب افريقيا، وفي الوقت نفسه عدم التوقف عن ادانة الفصل العنصري[٤٢].

وفي اطار الجهود الامريكية لأنهاء الفصل العنصري وإقامة افضل العلاقات مع دولة جنوب افريقيا التي تمثل منطقة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، التقى وزير الخارجية فانس مع أحد رجال الاعمال الأمريكيين وهو ليون سوليفان (Leon Sullivan) الذي كان يعمل على تطوير برنامج لجعل الشركات الأمريكية التي لها حصة مهمة في جنوب إفريقيا ومنها (GM ، و Ford ، و IBM ، وغيرها) للمساعدة في إحداث تغيير في البلاد فيما يتعلق بقضية العنصرية، ومن خلال اللقاء اتضح ان لدى سوليفان برنامج من عشر نقاط كان ابرزها المساواة في التعويضات وممارسات التوظيف بين البيض والسود وغيرها من الأمور التي تسهل دعم الجهود التي تبذلها وزارة الخارجية الامريكية[٤٣].

وضمن السياق نفسه بادرت ادارة الرئيس جيمي كارتر الى التواصل مع ممثلي الافارقة في دولة جنوب افريقيا، فقد قامت الادارة الامريكية بتوجيه دعوة الى جاتشا بوثيليزي[٤٤] **(Gathsha Buthelezi)** زعيم الزولو ورئيس حزب الحرية (انكاثا) [٤٥] لزيارة البيت الأبيض للتأكيد بأن الولايات المتحدة الأمريكية تهتم بإقامة علاقات أفضل مع القيادة السوداء في جنوب إفريقيا[٤٦].

وضمن السياق نفسه وقعت (١٢) شركة أمريكية كبرى في الاول من شهر اذار عام ١٩٧٧ مع شركات افريقية في جنوب إفريقيا عقوداً عبرت عن دعم واشنطن لمجموعة من المبادئ التي تعزز حقوق التوظيف المتساوية للسود ومجموعات الأقليات غير البيضاء [٤٧].

وفي الثالث من اذار عقد اجتماع مهم في البيت الأبيض ترأسه جيمي كارتر الرئيس الأمريكي وحضر فيه نائبه وعدد من الوزرات والهيئات والدوائر الامريكية المعنية بالسياسة الخارجية، وتم في الاجتماع التباحث بشأن السياسة التي يجب اتخاذها من الإدارة الامريكية ويمكن تلخيصها بضرورة السعي حثيثاً من أجل السماح لممثلي الأغلبية –من السود– في المشاركة في الإدارة والحكم، لاسيما مع قرب حدوث انتخابات تشريعية في دولة جنوب افريقيا، وبالمقابل فقد كانت الولايات المتحدة حريصة جداً على ان تكون تحركاتها متوازنة ومتوازية مع الجهود البريطانية، مع الاخذ بعين الاعتبار مصالح الشركات الامريكية التي لها علاقات وطيدة وعمليات كبرى في جنوب افريقيا، كما تطرق الاجتماع الى ضرورة اجراء المزيد من الاتصالات المكثفة بين السفارة الامريكية والزعماء السود لكي يتم التوضيح لهم بأن الولايات المتحدة الامريكية لا تمانع في حصولهم على حقوقهم المشروعة في بلادهم وهو ما عملته –بحسب تعبير وزير الخارجية– في السنوات السابقة [٤٨].

وبناء على ذلك الاجتماع أصدر الرئيس جيمي كارتر في التاسع من شهر اذار من العام نفسه توجيهاً رئاسياً الى نائبه، ووزراء الخارجية والدفاع والخزانة ومندوب الولايات المتحدة الامريكية لدى الأمم المتحدة، فضلاً عن مدير الاستخبارات المركزية ، وتعلق ذلك التوجيه بدولة جنوب افريقيا، وأوضح فيه أنه بعد دراسة كاملة لوجهات النظر المقدمة في اجتماع مجلس الأمن القومي الذي عقد في الثالث من شهر آذار عام١٩٧٧، فأن الولايات المتحدة الامريكية ستركز في سياستها الجديدة تجاه حكومة جنوب إفريقيا على تعزيز التحول التدريجي لمجتمع جنوب إفريقيا من اجل الوصول الى انهاء الفصل العنصري، ولتعزيز هذه السياسة الجديدة أوعز الرئيس كارتر الى سايروس فانس وزير الخارجية الامريكية ليقوم بالتشاور مع اندرو يونغ مندوب الولايات المتحدة الامريكية لدى الأمم المتحدة

لأخذ زمام المبادرة في إعداد دراسة تحدد سلسلة من الخطط لتعزيز التحول التدريجي لمجتمع جنوب إفريقيا ، بما في ذلك الخطوات المحددة التي قد تتخذها الولايات المتحدة ويجب أن تنظر الدراسة في كيف ومتى ومن الذي يجب أن ينقل هذه السياسة الى حكومة دولة جنوب افريقيا والزعماء الافارقة السود ، كما يجب أن تتضمن الدراسة توصيات محددة تتعلق بموقف الولايات المتحدة بشأن: التصويت على الفصل السابع في الأمم المتحدة؛ و إبرام عقد بين إدارة البحث والتطوير في مجال

الطاقة الامريكية وشركة الطاقة والكيمياويات في جوهانسبيرغ في جنوب افريقيا ، فضلاً عن التعاون النووي بين ادارة الولايات المتحدة ونظيرتها الافريقية [٤٩].

كما تضمن التوجيه الرئاسي توجيه بلومنتال (W. Michael Blumenthal) وزير الخزانة الامريكية للتحدث مع رؤساء اثنا عشر شركة امريكية والطلب منهم تحديد خطوات محددة لتنفيذ المبادئ التي اعتمدوها لتنظيم أنشطتهم في جنوب إفريقيا، فضلاً عن ذلك ، وجه الرئيس الأمريكي الاستخبارات الامريكية لدراسة فعالية العقوبات المحتملة تجاه دولة جنوب افريقيا[٥٠].

وانسجاماً مع تلك الرؤية الامريكية ، القى جيمي كارتر الرئيس الامريكي في السابع عشر من اذار عام ١٩٧٧ خطاباً في الأمم المتحدة تعهد فيه بأن إدارته سوف تدافع عن كرامة ورفاهية الناس في جميع أنحاء العالم [٥١].

وقد أكدت تصريحات أندرو يونغ مندوب الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة –وهو أمريكي من أصل أفريقي– على التزام الإدارة بحقوق الإنسان، ومن جانبه تعهد الرئيس كارتر بالعمل من أجل حكم الأغلبية في جنوب إفريقيا، وتوقع أنه إذا لم يتم تحقيق مثل هذه الإصلاحات فإن حرباً عرقية ستندلع في جنوب إفريقيا، وأكد الرئيس كارتر أن الولايات المتحدة الامريكية مستعدة للعمل مع الدول الأوروبية والأفريقية لتعزيز مناخ دولي يسمح بالتغيير السلمي في دولة جنوب إفريقيا وكل قارة إفريقيا.[٥٢] لقد عكست تلك التصريحات والاجراءات حرص الولايات المتحدة الامريكية على انهاء الفصل العنصري لنه لم يعد مناسباً لروح العصر ومنافياً لمبادئ الحرية والديمقراطية ، وفي الوقت نفسه عكست حرص الادارة الامريكية على اقامة افضل العلاقات مع دولة جنوب افريقيا [٥٣].

وفي الثالث والعشرين من شهر اذار عام ١٩٧٧، عقد اجتماع حضره من الجانب الأمريكي جيمي كارتر الرئيس الأمريكي ونائبه مونديل وسايروس فانس وزير الخارجية الامريكية وزبغنيو بريجنسكي مستشار الامن القومي الأمريكي ووليام سكاوفيل (William E. Schaufele) مساعد وزير الخارجية للشؤون الأفريقية، ومن الجانب الافريقي حضر بوتا السفير الجنوب الافريقي في واشنطن (الذي تم ترقيته لمنصب وزير الخارجية الافريقية)، وجيرمي شيرار (Jeremy Shearar) السفير الجنوب افريقي الجديد لدى الولايات المتحدة الامريكية، وخلال الاجتماع تم التطرق الى مواضيع عدة كان ابرزها تطورات الوضع في ناميبيا وروديسيا وضرورة ان تتعاون الولايات المتحدة ودولة جنوب افريقيا في تشكيل حكومة يتمثل فيها السود[٥٤].

اما ما يتعلق بموضوع العلاقات الامريكية –الجنوب افريقية فقد أوضح كارتر انه من الضروري معرفة مستقبل العلاقات بين السود والبيض ليتسنى لحكومته اتخاذ السياسة المناسبة، وبين الرئيس

كارتر انه ينوي ارسال مبعوث من قبله للتحدث مع فورستر رئيس الوزراء الافريقي بشأن المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للسود مبيناً انها مسؤولية الحكومة الجنوب افريقية [٥٥].

ومن جانبه دافع بوتا عن نظام الفصل العنصري في دولة جنوب افريقيا موضحاً ان ما تم التوصل اليه من نظام الحكم جاء بعد تضحيات قدمها البيض هناك ، كما بين ان المسؤولين هناك غير تواقين لتقاسم السلطة مع السود، أنهم مستعدون للتخلي عن الحكم لصالح السود، الا أنهم غير مستعدين لتقاسم السلطة مع أي شخص، وحاول بوتا التطرق الى بعض مميزات النظام السياسي في جنوب افريقيا من خلال القول ان "**التمييز على أساس اللون ، في رأيي ، لا يمكن الدفاع عنه ، وقد قلته علنًا، لكن لا يمكننا التخلي عن حقنا في تقرير المصير، في أماكن أخرى من إفريقيا ، لا توجد حكومة ديمقراطية حقًا. ومع ذلك ، لدينا نظام حيث يمكننا ، على سبيل المثال ، الذهاب إلى المحكمة ومقاضاة حكومتنا، إن قضية العرق ليست قضية أساسية ، ويجب علينا أن نفعل شيئًا للقضاء على التمييز في أسرع وقت ممكن، لكننا لن نسلم السلطة إلى أي شخص آخر لأن ذلك يعني تدمير أنفسنا...**"[٥٦]. وأوضح بوتا ان الحكومة في جنوب افريقيا تسير قدماً من اجل تطوير حياة السود ليعيشوا حياة كريمة[٥٧].

ومن جانبه بين الرئيس الأمريكي أنه يود معرفة رأي وسياسة جنوب افريقيا عن كثب لذا فهو سيقوم بإرسال من يمثله الى هناك للاطلاع عن كثب على تطورات الأوضاع السياسية والاجتماعية هناك لكي تتمكن الإدارة من دعم حكومة جنوب افريقيا علناً، كما يكون بإمكانها المساعدة كثيرًا في حل مشاكل روديسيا وناميبيا[٥٨].

وفي اليوم نفسه وجه فورستر رئيس وزراء جنوب افريقيا رسالة خاصة الى جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الامريكية، طلب فيها تجاوز الخلافات كما وجه دعوة لإرسال مبعوث خاص من الرئيس الأمريكي لزيارة جنوب افريقيا من اجل اجراء محادثات مستفيضة بشأن مشكلات الجنوب الافريقي لأن " **متطلبات الوقت وخطورة حجم القضايا التي ينطوي عليها البحث عن السلام تجعل استخدام القنوات الدبلوماسية العادية أمرًا غير مناسباً..**"[٥٩].

وفي الثالث عشر من شهر نيسان عام ١٩٧٧، كتب بريجنسكي مساعد الرئيس الأمريكي لشؤون الامن القومي مذكرة الى الرئيس كارتر بشأن الوضع في جنوب افريقيا وأشار فيها الى الدراسة التي تم اعدادها من قبل الوزير فانس وكذلك يونغ مندوب الولايات المتحدة الامريكية لدى الأمم المتحدة وبين انها تضمنت ضرورة ابلاغ فورستر رئيس وزراء دولة جنوب افريقيا ان العلاقات الامريكية مع بلاده سوف تتضرر اذا لم تقم جنوب افريقيا بتحرك سريع لأنهاء الفصل العنصري ، كما اوصت

الدراسة بضرورة اتخاذ عدد من الإجراءات منها : تعزيز الحظر الطوعي على الأسلحة و مراجعة السياسة النووية لدولة جنوب افريقيا [٦٠].

واستكمالاً لطب الرئيس الافريقي أرسلت وزارة الخارجية الامريكية برقية إلى القنصلية في كيب تاون بتاريخ السادس عشر من شهر نيسان عام ١٩٧٧، تم فيها الطلب من القنصل الأمريكي هناك اللقاء بفورستر رئيس الوزراء الافريقي للتباحث معه بشأن ارسال المبعوث الرئاسي الأمريكي، فضلاً عن النقاط التي من الممكن مناقشتها خلال تلك الزيارة، وكذلك مناقشة المحادثات السابقة بين وزير الخارجية الامريكية ونظيره الافريقي وكذلك بعض النقاط منها ردود الفعل الأولية لجنوب افريقيا على زيارة وزيرة خارجية المملكة المتحدة بخصوص روديسيا الجنوبية والخطوة الغربية بشأن ناميبيا، والتوضيح له بأن الولايات المتحدة الامريكية تدعم تلك المبادرات كما انها مستعدة للقيام بدور ملموس في مؤتمر دستوري حول روديسيا الجنوبية كما ان قرار مجلس الامن المرقم (٣٨٥) يقدم افضل أساس لحل هذه المسألة سلمياً وبطريقة مقبولة دولياً وداخلياً ، وبناء على ما تقدم فمن المفيد جداً ان يقوم مبعوث امريكي بتبادل الآراء بشكل كامل وصريح مع الرئيس فورستر بشأن تلك المواضيع لأهمية ذلك في تطوير العلاقات الامريكية–الجنوب افريقية، وتسهم في انهاء الفصل العنصري وإعطاء السود المزيد من الحقوق[٦١].

ومن جانبه استفسر فورستر رئيس وزراء دولة جنوب افريقيا في التاسع عشر من شهر نيسان في العام نفسه، عن ما يعنيه الشرط الأمريكي لدعم بلاده وهو إحراز تقدم بشأن روديسيا وناميبيا وجنوب إفريقيا، ثم تساءل عما إذا كان المبعوث الخاص سيأتي إلى جنوب إفريقيا، فكان رد القنصل الأمريكي هو ضرورة تحقيق تطورات ملموسة كبيرة على ارض الواقع لاسيما ما يتعلق بالسماح للسود بالمشاركة في حكم البلاد من أجل إنشاء إطار إيجابي للاتصالات مع قطاع عريض من مواطني جنوب إفريقيا من مختلف الأعراق والمعتقدات السياسية التي يُتوقع أن يقوم بها مبعوث أمريكي رفيع المستوى خلال الزيارة المرتقبة إلى جنوب إفريقيا، ومن جانبه بين فورستر ان إجراء محادثات مع الولايات المتحدة الامريكية من شأنها إنتاج فهم أفضل للوضع ، وتوضيح سوء الفهم والمفاهيم الخاطئة ، و تعزيز السلام في جنوب إفريقيا الذي يتطلع إليه الجميع [٦٢]. كما طلب الرئيس فورستر من القنصل الأمريكي ان ينقل الى الرئيس الأمريكي اهتمامه باستقبال المبعوث الرئاسي لأن ذلك من شأنه أن يؤدي الى نتائج إيجابية [٦٣].

وبالفعل جرى لقاء في الثالث من شهر أيار عام ١٩٧٧ بين نائب الرئيس الأمريكي والتر موندیل وفورستر رئيس وزراء دولة جنوب افريقيا للإسراع في إنهاء نظام الفصل العنصري (الأبارتيد)، ولكن هذا الاجتماع فشل في تحقيق الهدف منه ، وهو ما دفع الادارة الامريكية الى ارسال رسالة إلى

حكومة جنوب أفريقيا اوضحت أن العلاقات بين البلدين سوف يشوبها الضعف والفتور إن لم يكن هناك تقدم سريع في سياستها في هذا المضمار، وبالرغم من ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم توافق على إصدار أي عقوبات دولية شاملة، فضلاً عن استخدامها حق النقض الفيتو في مجلس الأمن الدولي للحيلولة دون إصدار قرار بفرض حظراً كاملاً على التعامل الدبلوماسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي وفضلت استخدام أسلوب الإقناع[٦٤].

وفي العاشر من شهر ايار عام ١٩٧٧ كتب وارن كرستوفر (Warren M. Christopher) نائب وزير الخارجية الامريكية برقية الى سايروس فانس وزير الخارجية بين فيها انه أجرى مكالمة هاتفية مع بوتا وزير الخارجية الامريكية بشان موقف الولايات المتحدة الامريكية من استمرار نظام الفصل العنصري دون تحقيق اي تقدم ملموس، وهو الامر الذي احرج الادارة الامريكية في الداخل وفي الامم المتحدة وصعوبة الاستمرار في علاقات حكومة واشنطن مع نظيرتها الجنوب الافريقية[٦٥].

ومن جانبه بين بوتا ان هناك تصريحات امريكية صدرت من يونغ مندوب الولايات المتحدة الامريكية لدى الامم المتحدة بشأن دولة جنوب افريقيا وسياستها الداخلية وهو الامر الذي كان له صدىً سلبي في بلاده وزاد من صعوبة التخلص من المشكلات التي تعترض طريق العلاقات بين البلدين[٦٦].

وفي التاسع عشر من شهر ايار عام ١٩٧٧ اجتمع في فيينا والتر ف. مونديل نائب الرئيس الامريكي مع فورستر رئيس الوزراء دولة جنوب افريقيا بحضور عدد مهم من الشخصيات الامريكية منهم ديفيد ارون (David Aaron) نائب مستشار الرئيس لشؤون الامن القومي وانتوني ليك (W. Anthony Lake) مدير فريق تخطيط السياسات في وزارة الخارجية الامريكية ويليام باودلر (William Bowdler) السفير في دولة جنوب افريقيا، ومن الجانب الثاني حضر كل بوتا وزير الخارجية الجنوب افريقية ودونالد سول (Donald Sole) سفير جنوب افريقيا لدى الولايات المتحدة[٦٧]. وتركز النقاش على الوضع في روديسيا التي كانت الاوضاع فيها غير مستقرة وكانت وجهة النظر الامريكية تتلخص بضرورة استقرار الاوضاع هناك لأن استمرار الاضطرابات من شأنه ان يفتح الباب على مصراعيه امام النفوذ السوفيتي في المنطقة، لذا فقد طلب نائب الرئيس الامريكي من الرئيس الجنوب افريقي ان تقوم حكومته بإنجاح الانتخابات فيها بما يسهم في وصول شخصيات تحظى بالرضا الشعبي وفي الوقت نفسه غير بعيدة عن السياسة الامريكية، ويظهر ان فورستر الرئيس الجنوب افريقي كان مهتماً في استمرار نفوذ بلاده في روديسيا والعمل على عدم انتقال مؤثراتها الى دولة جنوب افريقيا [٦٨].

وفي الوقت الذي كان فيه مانويل نائب الرئيس الامريكي مستمراً في محادثاته مع فورستر رئيس وزراء جنوب افريقيا بشأن الوضع في الاخيرة وفي المناطق المجاورة لها وابرزها روديسيا، وجه كارتر الرئيس الامريكي عن طريق مستشاره للامن القومي بريجنسكي جميع الادارات التنفيذية بتقديم تقرير يتضمن كشفاً عن جميع الاتصالات والمحادثات والعقود المبرمة بين الولايات المتحدة الامريكية ودولة جنوب افريقيا وذلك بهدف مراجعها وصياغة الاستراتيجية الامريكية الجديدة ازاؤها وتم تحديد يوم الرابع والعشرين من شهر حزيران من العام نفسه موعداً لتقديم ذلك التقرير [٦٩].

وعلى الرغم من التقدم البطيء في المحادثات بين نائب الرئيس الأمريكي وفورستر فقد عقد في العشرين من شهر ايار الاجتماع الثالث بينهما في فيينا كما حضر في الاجتماع عدد من المسؤولين من كلا الدولتين [٧٠]. دار النقاش حول العديد من المسائل المهمة بالنسبة للطرفين أولها الوضع في جنوب وغرب افريقيا، وبين مونديل ان ادارته ترغب في تحسين العلاقات مع دولة جنوب افريقيا، وذلك لن يتم الا بعد انهاء المشكلات العالقة ومنها مشكلة الفصل العنصري وتحقيق المشاركة الفاعلة بين البيض والسود في إدارة الدولة لأنه " **لا يمكن للمجتمع السياسي أن يكون ديمقراطياً.. إذا لم تكن هناك مشاركة كاملة ومتساوية في شؤون مواطنيه...**" [٧١]. لذا فقد أوضح مونديل انه من المفيد جداً ان يكون هناك حوار حقيقي وسريع بين حكومة جنوب افريقيا والزعماء السود لأن ذلك من شأنه انهاء حالة العنف وابعاد السوفييت عن التدخل في شؤون المنطقة ، وفي الوقت يسهم في استقرار الوضع في دولة جنوب افريقيا، ومن جانبه اعترف فورستر ببعض الأخطاء الموجودة في بلاده ومنها وجود التمييز بين السود والبيض الا انه بين ان هناك الكثير من الإيجابيات على مستوى التعليم والتنشئة وغيرها من الخطوات المهمة التي سوف تسمح للسود بالمشاركة بشكل فعال في الإدارة، كما قارن فورستر بين وضع السود في بلاده وبين وضعهم في الولايات المتحدة الامريكية، وحاول فورستر ان يقدم بعض المبررات التي تدفع نظامه لفرض سياسة الفصل العنصري في دولة جنوب افريقيا ومنها عدم الاهلية الكاملة للسود لإدارة البلاد في ذلك الوقت[٧٢].

ومن جانبه بين مونديل نائب الرئيس الامريكي " **نحن لا نرى الظلم من الناحية النسبية، الظلم في مكان ما، لا يبرره في مكان آخر، لهذا أردت أن أنقل لكم مبادئنا.. المجتمع العادل يعني غياب التمييز ، والفصل المفروض كسياسة هو تمييز، ندعو إلى إنهاء التمييز والمشاركة الكاملة التي تؤدي إلى مجتمع صحي وعادل وآمن، هذه هي معتقداتنا ومشاعرنا تجاه حقوق الإنسان ومبادئنا.. أردنا منك أن تفهم وجهات نظرنا...**" [٧٣]. وتلخص رد فورستر على هذا الكلام بأن دولة جنوب افريقيا تسير قُدماً باتجاه تحقيق المساواة بين مختلف شرائح وفئات المجتمع ولكن بالشكل الذي لا يؤدي الى اقصاء البيض من البلاد[٧٤].

وفي غضون ذلك تقدمت دولة جنوب افريقيا بطلب الى وزارة الخارجية الامريكية بشأن توقيع عقد مع احد الشركات الأمريكية يتعلق بنظام المراقبة البحرية معها، الا أن هذا الامر جوبه باعتراضات من وزارة الدفاع وموظفو مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية ، لكن البيت الأبيض أبطل هذه الاعتراضات، كما سمح لمكتب مراقبة الذخائر التابع لوزارة الخارجية الأمريكية بالنظر بتعاطف مع الطلبات الجنوب افريقية ، ولكن على أساس كل حالة على حدة ، وكان ابرز الأجهزة المطلوبة تلك التي تتعلق بمراقبة المحيطات ، والتي قد تظهر الدراسة أنها مطلوبة من قبل جنوب إفريقيا، الا أن فانس وزير الخارجية الامريكية قرر أن تصدير هذه المعدات سيكون غير متوافق مع سياسة الإدارة تجاه جنوب إفريقيا ، وكذلك يتعارض مع حظر الأسلحة الذي فرضته منذ مدة طويلة، لأن "**وزارة الخارجية لا تزال تعتقد أن بيع هذه المعدات إلى جنوب أفريقيا ، وهو في الواقع تعاون عسكري مع ذلك البلد ، يتعارض مع سياستنا الحالية تجاه جنوب أفريقيا ، وسوف يعرضنا لانتقادات حادة...**"(٧٥).

وبينت وزارة الخارجية ان السبب وراء رفضها إتمام العقد يكمن في أن بيع تلك المعدات يتعارض مع سياسة إدارة الرئيس كارتر كما ان ذلك من شأنه أن يوضح للجنوب أفريقيين أن الولايات المتحدة الامريكية ليست جادة بشأن سياستها الجديدة وأنها قبلت بحجج حكومة جنوب افريقيا بشأن الأهمية الاستراتيجية لبلدهم بالنسبة لحكومة واشنطن، كما أن التعاون العسكري مع حكومة جنوب إفريقيا من شأنه أن يقوض التقدم الذي أحرزته الإدارة الامريكية في خلق فهم وقبول أفضل للأهداف الأمريكية بين الدول الأفريقية السوداء ودول العالم الثالث الأخرى، ومن جانب آخر إن موافقة حكومة الولايات المتحدة على هذا البيع سيكون له تداعيات محلية حادة في الولايات المتحدة الامريكية ، ويولد ردود فعل سلبية في الكونغرس ، والصحافة والشعب بشكل عام، ويسبب ارتباكًا بشأن نوايا الادارة في جنوب إفريقيا، وأخيراً أن قيمة أي معلومات استخباراتية قد تحصل عليها الولايات المتحدة الامريكية من مثل هذا الترتيب سوف يفوقها كثيرًا الضرر الذي قد يلحقه البيع بالنهج الجديد للإدارة الامريكية تجاه في جنوب إفريقيا وكذلك لعلاقاتها مع البلدان الأفريقية السوداء(٧٦).

لقد كان موقف وزارة الدفاع مغايراً لموقف وزارة الخارجية الامريكية، ففي مذكرة كتبها هارولد براون وزير الدفاع الى بريجنسكي مساعد الرئيس لشؤون الامن القومي بتاريخ الرابع من شهر حزيران عام ١٩٧٧ بين فيها ان الصفقة تمت بناء على موافقة سابقة تعود الى الحادي والثلاثون من شهر كانون الأول عام ١٩٧٥، كما أوضح بروان ان مساعدة جنوب افريقيا في مراقبة المحيطات سيوفر لها نظامًا حديثًا قادرًا على تمكين أنظمة الرادار والمراقبة الساحلية والمرافئ ، والقدرة على معالجة البيانات الآلية الداخلية والقدرة على الاتصالات لدمج وتفسير البيانات المجمعة

بسرعة، لا تمتد الدراسة والتوفير اللاحق للمعدات إلى القدرات التي قد تتضمن عمليات نقل تقنية حساسة أو مشاركة أمريكية مباشرة[٧٧]. اما المبررات التي يمكن تقديمها فهي[٧٨]:

١- النظام المقترح ليس له استخدام محتمل في الشؤون الحكومية الداخلية.

٢- عند اكتمال النظام سيوفر معلومات عن تحركات الحركة البحرية والتجارية البحرية حول جنوب إفريقيا والتي لن تكون متاحة من مصادر أخرى ، مع عدم وجود نفقات مالية من حكومة الولايات المتحدة .

٣- مع تزايد المنافسة على الموارد خلال العقد "القادم" (الثمانينات) ، من المتوقع أن تقدم المعلومات المتاحة مساهمة كبيرة للغاية في الاستخبارات الاقتصادية الأمريكية ، كما سيكون لديها القدرة على المساهمة في مراقبة حركة أسلحة الاتحاد السوفييتي والتحركات البحرية في المنطقة.

٤-أن رفض العقد سيؤدي الى توجه دولة جنوب افريقيا الى المانيا الاتحادية او فرنسا، وفي هذه الحالة سوف تخسر الولايات المتحدة الفوائد التي من الممكن ان تتحقق نتيجة بيع أجهزة المراقبة.

٥- ستستغرق المشتريات وتركيب الأجهزة ما لا يقل عن (٣٦) شهراً وستكون اجمالي النفقات حوالي (٦٠) مليون دولار، ونظراً لأن هذا النظام سوف لن يكون له قيمة حتى تكتمل جهود تكامل الأنظمة، ومن ثم فإن النفوذ السياسي الكبير سوف يتراكم خلال مرحلة الاستحواذ، لأن جنوب إفريقيا سترغب بشدة في إكمال النظام والحصول على عائد استثماراتها.

وبناء على نصح وزير الدفاع بضرورة المضي قدماً في منح تراخيص لتصدير كميات وأنواع معقولة من معدات مراقبة المحيطات إلى جنوب إفريقيا لدعم التعاون الذي تمت الموافقة عليه مسبقًا، و يجب النظر في التوقيت المناسب لهذه الموافقة، وأقترح الوزير ان يكون ذلك في مناسبة تريد فيها الولايات المتحدة إرسال إشارة مكافأة لعمل جنوب أفريقي يصب في اتجاه السياسة الامريكية الخاصة بجنوب إفريقيا[٧٩].

وفي الحادي والعشرين من شهر حزيران من العام نفسه عقد اجتماع بين فانس وزير الخارجية الأمريكية و بوتا وزير الخارجية الجنوب افريقي وتم في الاجتماع التطرق الى العديد من القضايا المشتركة ولعل ابرزها الوضع في ناميبيا وموقف حكومة جنوب افريقيا منها، كما تطرقا الى الوضع الداخلي في جنوب افريقيا واتهم بوتا الإدارة الامريكية بأن نظرتها أحادية وتنظر فقط لمصالح السود دون ان تكترث لمصالح البيض وكان ذلك بمثابة "سكين في ظهر حكومة جنوب إفريقيا" [٨٠]، وقد كان ذلك مثيراً للوزير فانس الذي بين أن الولايات المتحدة الامريكية لا يمكن أن تقبل استمرار التمييز من حكومة جنوب إفريقيا أو الفشل من جانب تلك الحكومة في التعامل في الوقت المناسب

مع المشاركة السياسية الكاملة، وقد كان ذلك سبباً في انتهاء الاجتماع دون ان يحرز تقدماً ملموساً [٨١].

وتنفيذاً للتوجيه الرئاسي الذي صدر بتاريخ العشرون من شهر أيار من العام نفسه، كتب بريجنسكي مساعد الرئيس لشؤون الامن القومي مذكرة غير مؤرخة[٨٢] الى الرئيس كارتر تضمنت إجابات الإدارات التنفيذية ومدى علاقاتها بحكومة جنوب افريقياً ، فضلاً عن خلاصة للعقود المبرمة بين الولايات المتحدة الامريكية ودولة جنوب افريقيا، واتضح من خلال المذكرة ان علاقة المؤسسات الامريكية مع الأخيرة متفاوتة فهناك علاقات خفيفة ومتوسطة وعلاقات متينة وعلاقات قوية جداً، ومنها وزارة العدل، و وزارة الخزينة، و إدارة أبحاث وتطوير الطاقة الأمريكية، وإدارة المقاطعات، و وزارة الدفاع [٨٣].

وبعد دراسة مستفيضة للعلاقات الامريكية –الجنوب افريقية، والتباحث مع الرئيس كارتر أعدت وزارة الخارجية الامريكية دراسة كانت بمثابة خارطة طريق للإدارة الامريكية، وكان من ابرز ما تضمنته هو قرار الرئيس كارتر المتضمن عزمه على مواصلة بذل جهود نشيطة لإحداث تغيير في جنوب افريقيا وكذلك في روديسيا وناميبيا، كما قرر الرئيس الأمريكي التعاون مع حكومة المملكة المتحدة ودعم جهودها فيما يتعلق بمنح ناميبيا استقلالها والوصول الى حكم الأغلبية، كما قرر ضرورة مساهمة الولايات المتحدة بشكل مباشر في المبادرات التي يتم تنظيمها تحت رعاية الأمم المتحدة لتحقيق استقلال ناميبيا في إطار قرار مجلس الأمن رقم (٣٨٥) [٨٤].

وبينت الدراسة ان وزارة الخارجية قد قررت بناء على توجيهات البيت الأبيض سلسلة من المبادرات والسياسيات المتعلقة بجنوب افريقيا ومنها ما يلي:

١- ابلاغ حكومة جنوب افريقيا بوجهة نظر الإدارة الامريكية بشأن التحول التدريجي لمجتمع جنوب افريقيا .

٢- متابعة جهود الأمم المتحدة والدول ذات العلاقة بشأن المفاوضات الخاصة باستقلال ناميبيا وروديسيا (زيمبابوي)[٨٥].

وبقدر تعلق الامر بدولة جنوب افريقيا فقد ذكر وزير الخارجية انه تم تنفيذ التوجيهات الرئاسية الرامية الى تعزيز التحول التدريجي لمجتمع جنوب افريقيا، وكان من أولى الخطوات المهمة بهذا الشأن هي ابلاغ قادة حكومة دولة جنوب افريقيا بشكل واضح بأن السياسية الامريكية تجاه بلدهم قد تغيرت وبناء على ذلك ألتقى موندیل نائب الرئيس الأمريكي مع فورستر رئيس الوزراء الجنوب افريقي في فيينا بين يومي (١٩-٢٠/أيار/١٩٧٧) ، وكان محور هذه الاجتماعات إيصال رسالة مهمة ان الإدارة الامريكية تعتقد ان استمرار التمييز العنصري المؤسسي وحرمان السود –الذين

يمثلون الغالبية- من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية يتعارض مع المبادئ الأساسية التي يلتزم بها الشعب الأمريكي وسيؤدي الى استمرار عزلة نظام جنوب افريقيا عن المجتمع الدولي، كما أنه سيؤدي الى حدوث صراعات داخلية في جنوب افريقيا على أساس عنصري، لذا فأن الولايات المتحدة الامريكية لا يمكنها الاستمرار في الحفاظ على نوع العلاقة نفسه مع جنوب افريقيا طالما انها تتبع سياسة الفصل العنصري ولمعالجة ذلك ولتجنب حدوث تلك الامور ينبغي القضاء على التمييز العنصري والتنمية المنفصلة(تنمية البيض على حساب السود)، كما ينبغي تحقيق المشاركة السياسية الكاملة لجميع السكان الافارقة(٨٦). كما بينت الورقة ان حكومة جنوب افريقيا رفضت اجراء تغييرات نتيجة للضغوط الامريكية، وبدلاً من ذلك بدأت تلك الحكومة في التصوير للعالم بان السياسة الامريكية مصممة لأنهاء الأقلية البيضاء وتدميرها (٨٧).

وتوقع واضعو الدراسة ان حكومة جنوب افريقيا سوف تتخلي عن سياستها المتضمنة معارضة الولايات المتحدة الامريكية بسبب موقف الليبراليين البيض الذين يدافعون عن التغيير السياسي التدريجي الذي لا يؤدي الى التأثير على أمن ومصالح البيض(٨٨).

و بينت الدراسة ان أي سياسة قد تتخذها الولايات المتحدة الامريكية تجاه نظام جنوب افريقيا ينبغي ان تأخذ بعين الاعتبار الاثار التي قد تترتب على كل خطوة من تلك الخطوات قبل تنفيذ أي منها، كما ان الإدارة الامريكية بحاجة الى تقييم التأثير الاقتصادي الذي يمكن ان تحدثه خطوات معينة على جنوب افريقيا نفسها، كما يجب فحص ودراسة البيانات المالية والتكلفة التي ستتحملها الولايات المتحدة الامريكية التي قد تكون طفيفة في حالات معينة وفي حالات أخرى قد تصل الى مئات الملايين من الدولارات، كما ان العديد من الخطوات سيتطلب تشريعات جديدة في الكونغرس، فضلاً عن ضرورة التشاور مع الحلفاء لاسيما مع الحكومة البريطانية، كما أوضحت الدراسة أنه يجب النظر إلى ثلاثة أهداف سياسية متميزة كجزء من التقييم في القيام بأية خطوة وهي التأثير على الرأي العام في الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا، و فك الارتباط أو عدم مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية بأية أنشطة أخرى مع جنوب إفريقيا و التأثير على الحياة الاقتصادية والسياسية في جنوب إفريقيا(٨٩).

وعلاوة على ما تقدم اقترحت الدراسة اتخاذ جملة من التدابير المحددة وهي(٩٠) :

١. اغلاق محطة تتبع الصواريخ.
٢. تقليص حجم مكتب الملحق العسكري في السفارة الامريكية في دولة جنوب افريقيا.
٣. عدم تشجيع التعاون في مجال الرياضة.

٤. تثبيط الاستثمار الأمريكي المستقبلي في جنوب إفريقيا، ما لم يطبق المستثمرون ممارسات توظيف عادلة تشمل السود والبيض معاً.

٥. انهاء الخدمات التجارية.

٦. تقليص حجم البعثة في كيب تاون ، بما في ذلك إغلاق القنصلية.

٧. تقليل أو منع التسهيلات المصرفية للتصدير والاستيراد.

٨. تقييد وصول دولة جنوب أفريقيا إلى التكنولوجيا عالية المستوى.

٩. ثني البنوك الأمريكية عن تقديم القروض إلى جنوب إفريقيا.

١٠. عمل الأمم المتحدة بموجب الفصل السادس – الخطوات غير الإلزامية، إذ يمكن لمجلس الأمن اتخاذ إجراءات توصية بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة

١١. عمل الأمم المتحدة ضد جنوب أفريقيا – الفصل السابع – عقوبات إلزامية ويتضمن ذلك فرض حظر على الأسلحة وعقوبات اقتصادية أخرى.

وفي الثاني والعشرين من شهر تموز عام ١٩٧٧ اجتمعت لجنة مراجعة السياسات وحضرها وزير الخارجية وعدد من المسؤولين من الوزارة ووزارة الدفاع بريجنسكي مساعد الرئيس الأمريكي لشؤون الامن القومي ومدير الاستخبارات المركزية الامريكية، وذلك للتباحث بشأن الوضع في دولة جنوب افريقيا[٩١]. لقد اجمع الحاضرون على ان الوقت قد حان لاتخاذ خطوات جدية تلك الحكومة وتتمثل بتنفيذ التوصيات التي قدمتها الوزارة في الورقة التي أعدتها ومنها تخفيض اعداد أعضاء السفارة العاملين في دولة جنوب افريقيا، وحظر جميع الصادرات ، فيما يتعلق بالعناصر الجديدة ، للمبيعات أو لاستخدامها من قبل شرطة جنوب إفريقيا أو القوات العسكرية، كما تقرر أنه ينبغي البت في القضايا المعلقة المتعلقة بتصدير قطع الغيار ومعدات الصيانة على أساس كل حالة على حدة لمدة انتقالية محدودة[٩٢].

وفي السادس والعشرين من شهر تشرين الاول عام ١٩٧٧ قررت الولايات المتحدة الأمريكية تأييد قرار مجلس الأمن الداعي إلى فرض حظر بيع الأسلحة لدولة جنوب افريقيا، إلا أن حكومة الاخيرة تمسكت بسياسة الفصل العنصري "الابارتيد" مما أثار الكثيرين من فئات الشعب الأمريكي[٩٣].

وفي الحادي والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٧٧ أعلنت شركة بولاويد **(Polaroid)**[٩٤] أنها ستنهي أعمالها في دولة جنوب إفريقيا بسبب الضغوط الكبيرة التي واجهتها من المجتمع المدني الأمريكي لإنهاء التعامل مع الحكومة في جنوب أفريقيا، وقد استخدمت الشركة كل وسائل الدفاع عن وجودها في دولة جنوب أفريقيا بالضغط على حكومتها واستخدمت الشركة منتجاتها لتحقيق هذا الهدف، وعملت الشركة على تجميع العديد من الشركاء لها لممارسة الضغوط على حكومتها،

وبالفعل نجحت في أن تقنع العديد من الشركات والنقابات والجماعات الكنسية في سحب القروض المقدمة للأخيرة.[٩٥]

وفي العام نفسه وقع (٦٠٠) باحث أمريكي من أصول افريقية على عريضة موجهة إلى الرئيس كارتر ووزارة الخارجية الأمريكية والكونغرس يطالبون فيها بإنهاء الدعم الأمريكي لدولة جنوب إفريقيا وروديسيا، وتحرير الاخيرة و ناميبيا [٩٦]، أما بالنسبة للباحثين الافارقة فأنهم غير جديرين بالثقة في الدفاع عن قضيتهم من خلال عدم رغبتهم في دعم السياسات العالمية القائمة على أولوية الصراع بين الشرق والغرب، وعلى الرغم من ذلك كان هناك مشاركة لبعض السياسيين الأمريكيين في عملية الحد من تجاوزات التدخل الأمريكي من خلال مساعدة مجلس الشيوخ على الشروع في التحقيق وإنهاء الأموال الخاصة التي تعمل على دعم سياسات الفصل العنصري، وتزعم هذه المعارضة اثنان من هؤلاء القادة هما السناتور ديك كلارك **(Dick Clark)** [٩٧] من ولاية أيوا (lowa) و جون توني **(Jon Tony)**[٩٨] من ولاية كاليفورنيا، ومن جانب أخر عمل تشارلز ديجز **(Charles Diggs)**[٩٩] عضو الكونغرس بجد لكشف الدعم السري الأمريكي لدولة جنوب إفريقيا والحد منه من خلال التجارة والقروض وضمانات الاستيراد والتصدير والتأمين [١٠٠].

ومن الجدير بالذكر ان مجتمع جنوب إفريقيا هو المجتمع الرأسمالي الصناعي الوحيد في القارة الأفريقية الذي تهيمن عليه بوضوح السياسات العرقية العنصرية، لكنه تلقى دعماً قوياً من القوى الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، ونظراً لتمسك دولة جنوب افريقيا بسياسة الفصل العنصري فقد كان من المتوقع حدوث ثورة عنيفة هناك، وتحقيق حكم الأغلبية ومع ذلك ، نجحت حكومة الأقلية البيضاء في قمع التحديات التي تواجه هيمنتها وخلافها بجميع انواعها. [١٠١]

لم تحافظ الشركات الأمريكية على ما وعدت به السود في دولة جنوب أفريقيا على ممارسة الضغط على حكومتها أبان رئاسة كارتر، بل أنها وجدت لنفسها مبرراً قانونياً لها بحيث أنها تقدم خدمة كبيرة للجنوب أفريقيين السود من خلال الحفاظ على استثماراتهم مع نظام الفصل العنصري، ولكن من الواضح أنها لا تريد أن تتعرض للخسارة في ظل هذه الإصلاحات ضد نظام جنوب افريقيا، وكانت الشركات الأمريكية قد استفادت من ممارسات العمالة السوداء الرخيصة في دولة جنوب إفريقيا دون أي مساءلة على الإطلاق، لكن الوعي العام لدى السود أخذ في التزايد، هذا بالإضافة إلى تطوير مبادئ سوليفان(Sullivan principles)[١٠٢] عام ١٩٧٧، وقد وقعت أكثر من (١٢٠) شركة مدة رئاسة كارتر من أصل (٣٥٠) شركة أمريكية على المبادئ التي يفترض أنها تعهدت بتنفيذ إصلاحات رئيسة في مكان العمل عن طريق مساواة الأجر بين العمال، تدريب

وتحسين ظروف السود، تحسين المساكن والتعليم والمرافق الصحية، والاعتراف بحقوق المفاوضة الجماعية لهم(١٠٣).

ومما يلاحظ أن الشركات الامريكية أحجمت علناً عن التعهد بالإصلاح ولم تفعل سوى ما هو ضروري لوقف ضغط الرأي العام الأمريكي والعالمي على حكومة جنوب أفريقيا، اذ أخبر أحد مسؤولي الشركات أنه أوقف التوقيع على مبادئ سوليفان حين أدرك أنها كانت تستخدم لتهدئة موجه النقد العام في الولايات المتحدة الامريكية. (١٠٤)

وفي الثاني من شهر حزيران عام ١٩٧٨ أقر مجلس النواب الامريكي تعديلاً لمشروع قانون إعادة تفويض بنك التصدير والاستيراد الامريكي، والذي من شأنه الاستفادة من تسهيلات البنك لأنشطة جنوب إفريقيا بشرط إحراز تقدم في القضاء على الفصل العنصري، و يحظر هذا التشريع على البنك المذكور القيام بعمليات التصدير والاستيراد التي تدعم الصادرات التي تساهم في الفصل العنصري، وفي الرابع عشر من شهر تشرين الأول عام ١٩٧٨ وافق مجلس الشيوخ على التعديلات التي وضعتها الشركات الأمريكية لمواجهة سياسات الفصل العنصري بجنوب أفريقيا، أما بالنسبة لتصريحات إدارة كارتر وأفعالها فقد واصلت السياسة طويلة الأمد المتمثلة في عدم تشجيع الاستثمار أو تثبيته في جنوب إفريقيا وإتاحة بعض تسهيلات بنك التصدير والاستيراد لتشجيع الصادرات إلى جنوب إفريقيا، فضلاً عن أن إدارة كارتر حظرت مبيعات الأسلحة إلى مؤسسات الجيش أو الشرطة في جنوب إفريقيا، وقد أدى هذا الإجراء إلى تقليل الصادرات الأمريكية إلى الأخيرة(١٠٥).

وفي دراسة أجرتها وزارة الخارجية الأمريكية في عام ١٩٧٩ على الموظفين السود الذين عينتهم (٣٠) شركة أمريكية كبرى للعمل في دولة جنوب إفريقيا أنه لم يتم تعيين أي أسود في الادارة العليا، وأن جميع السود تقريباً ظلوا في وظائف غير تقنية، على سبيل المثال ، كان من بين (٤٥٠٠) موظف من جنرال موتورز، أربعة فقط من السود يشغلون مناصب رفيعة (١٠٦).

والى جانب الجهود الحكومية الامريكية انضمت العديد من الأصوات الطلابية إلى أصوات النقابيين وجماعات المجتمع الأسود والأبيض، اذ حثوا الشركات الأمريكية على التوقف عن التعامل مع النظام العنصري في جنوب افريقيا عن طريق توفير رأس المال والتكنولوجيا والمعدات المهمة لمساعدة حكومة جنوب أفريقيا، وقد لعب الطلاب دوراً مهماً في إجبار الإدارة الأمريكية على التفكير في طبيعة الفصل العنصري، ومواجهة "الحقيقة البشعة" التي تتمثل في إن الشركات الأمريكية تلعب دوراً حيوياً في بقاء هذا النظام (١٠٧).

وعند تقييم إدارة كارتر وسياساتها تجاه دولة جنوب إفريقيا يتضح أنها "متناقضة"، اذ زاد الاستثمار الاقتصادي الأمريكي في جنوب إفريقيا من (٧٧٨) مليون دولار في عام ١٩٧٠ إلى

(١.٩٩٤) مليار دولار بحلول عام ١٩٧٨، اذ تضمنت منتجات بقيمة (١.٠٠٥) مليار دولار إلى جنوب إفريقيا عام ١٩٧٧، وزادت هذا المبلغ بشكل طفيف في عام ١٩٧٨ إلى (١.٠٠٨) مليار دولار، واستوردت الولايات المتحدة الامريكية ما قيمته (١.٢٦) مليار دولار من البضائع من جنوب إفريقيا في عام ١٩٧٧ وضاعفت هذا المبلغ تقريباً إلى (٢.٢٦) مليار دولار بحلول عام ١٩٧٨، بالإضافة إلى ذلك أصبحت دولة جنوب إفريقيا المصدر الأول للفحم المصدر إلى الولايات المتحدة الامريكية [١٠٨].

كانت إدارة كارتر مدركة أن سياسة الإصلاح الداخلي في جنوب أفريقيا من الممكن أن تؤدي إلى حكم الأغلبية السوداء بطريقة تدريجية و تؤسس حكومة سوداء معتدلة ومؤيدة للغرب في جنوب إفريقيا هي أفضل طريقة لضمان المصالح الأمريكية هناك على المدى الطويل، وأي مسار آخر يؤدي في النهاية إلى حرب طويلة ودموية والتي من المحتمل أن تؤدي إلى حكومة سوداء معادية للولايات المتحدة الامريكية، ومن ناحية أخرى كان رأي فورستر رئيس وزراء دولة جنوب أفريقيا رافضاً للضغوط الامريكية وتدخلها في الشؤون الداخلية لبلاده، لذا تعهد بعدم الرضوخ لأن ذلك من شأنه الإضرار بموقف الأقلية البيضاء.[١٠٩]

وعلى الرغم من الخطابات الأمريكية المناهضة لسياسات الفصل العنصري لحكومة فورستر بجنوب أفريقيا إلا أنها كانت لا تستطيع أن تمارس ضغوطاً أكبر في سبيل تحويل سياسة التمييز العنصري بسبب المصالح الاقتصادية والاستراتيجية والعسكرية المشتركة بين البلدين والتي كان لها أثراً بالغاً أهمية في تخطيط ورسم السياسة الأمريكية على الواقع الفعلي وليس عن طريق الخطابات السياسية الزائفة والتي تدعو إلى نبذ سياسة التمييز العنصري دون اتخاذ أي من إجراءات التصحيح والتي تعمل على الضغط على حكومة جنوب أفريقيا، خلاصة القول انتهجت الادارة الأمريكية سياسة اعتمدت على مصالح رجال الأعمال والسياسيين والعسكريين وليست على الجوانب التي اعتمدت على حقوق الإنسان.

الخاتمة

١. على الرغم من تبني حكومة دولة جنوب افريقيا سياسة التمييز العنصري التي كانت لا تتناسب مع المفاهيم الجديدة التي برزت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وظهور منظمة الأمم المتحدة التي وقفت بصلابة ضد حكومة بريتوريا بهدف حملها على انهاء تلك السياسة ، فقد ساندت الولايات المتحدة الامريكية حكومة دولة جنوب افريقيا (العنصرية) وبشكل مستمر في الجمعية العامة للأمم المتحدة، على الرغم من ان ذلك يمثل انتهاكاً واضحاً لحقوق الانسان و تناقضاً في

سياسة واشنطن بين مبادئها المعلنة ومصالحها الاقتصادية التي لم تكن واشنطن مستعدة للتخلي عنها في وقت كانت فيه الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي مستمرة.

٣. وعلى هذا فقد أثرت الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية والمعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي على سياسة واشنطن تجاه دولة جنوب افريقيا، ومن جانبها نجحت دولة جنوب افريقيا في استغلال احتياج الولايات المتحدة الامريكية لها في جوانب عدة ، فمن خلالها غذت سياستها العنصرية وحصلت على ما يشُبه الحصانة التي تجاهلت بها كل النقد الدولي الموجه ضدها، كما ان الرأي العام الأمريكي وعلى الرغم من تزايد اهتمامه بقضية التفرقة العنصرية فإنه لم يكن متحمساً لاتباع سياسات متشددة تجاه حكومة بريتوريا.

٤. ولعبت الرساميل الامريكية دوراً فعالاً في دعم الاقتصاد في دولة جنوب افريقيا في مقابل التسهيلات التي حصلت عليها الولايات المتحدة الامريكية في الحصول على المواد الخام والعمالة الرخيصة والسوق المفتوح في بضائعها وشركاتها، ان اقتصاد جنوب افريقيا مع ثرواتها المعدنية الخام المتنوعة والخبرة التقنية وفرت لها القدرة على الاكتفاء الذاتي حتى لو كانت مصادره خارجية، وقد برز هذا الامر في حصارين متتابعين عليها، وكان للولايات المتحدة الامريكية دوراً كبيراً في انقاذ اقتصاد جنوب افريقيا عندما كان على حافة الانهيار في بعض السنوات التي حصل فيها انخفاض شديد في مبيعات الذهب والتبادلات التجارية والحظر والحصار الدولي.

٥. لقد كان لأداره الرئيس الأمريكي جيمي كارتر سياسة خاصة تجاه دولة جنوب افريقيا تمثلت بالرغبة في المحافظة على العلاقات الامريكية مع الأخيرة وضمان المصالح الامريكية العسكرية والاقتصادية وفي الوقت نفسه حملها على تغيير سياستها التي كانت تلاقي انتقاد واسع من لدن المجتمع الدولي والراي العام الأمريكي لاسيما في أوساط الأمريكيين من ذوي الأصول الافريقية الذين لم يكونوا راضين تماماً عن علاقات دولتهم مع دولة تنتهك حقوق الانسان علانية وعلى مرأى ومسمع من الجميع، لذا حاول الرئيس كارتر اعتماد سياسات مختلفة، للتوفيق بين ما يريده الرأي العام الامريكي – بشأن قضية الفصل العنصري– وبين مصالح الدولة العليا، وعلى هذا فقد ارتبط صنع السياسة الأمريكية تجاه دولة جنوب افريقيا بعدم الاضرار بمصالحها حتى وأن كان ذلك على حساب السود الذين مثلوا أكثرية الشعب الأفريقي الذي ظل لقرون عديدة يان تحت وطأة سياسة التمييز العنصري في بلادهم، واصطدمت تلك السياسة في كثير من الأحيان باعتراضات الكونغرس الأمريكي الذي كان له تأثير واضح على علاقات الولايات المتحدة مع دولة جنوب افريقيا، واسهم في تمرير العديد من القرارات والعقوبات بحق الأخيرة.

الهوامش

(١) من الجدير بالذكر بدأت قضية التمييز العنصري بجنوب أفريقيا في عام ١٦٥٢ عندما قامت شركة الهند الشرقية الهولندية بإنشاء محطة تجارية في منطقة الكاب بجنوب أفريقيا وعملت على الاستفادة من الأراضي هناك ولكنها اصطدمت بالسكان المحليين فعملت على استقطاب العديد من العائلات الهولندية لمساعدتها في استزراع الأراضي هناك. للمزيد من التفصيلات ينظر: عقيل جعيز شمخي السهلاني، سياسة التمييز العنصري في اتحاد جنوب افريقيا١٩١٠-١٩٦١،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة،٢٠١٠ ،ص٣٩.

(٢) أخذت احوال السود تزداد سوءً في الولايات المتحدة الامريكية والتي كانت تعتمد عليهم في كل المجالات خصوصاً في الولايات الجنوبية، وهنالك حاول العبيد الافارقة تنظيم حركات للتمرد أبرزها حركة (نان تورنر) عام ١٨٣١ في فرجينيا والتي تلاها تصاعداً في الساحة السياسية الامريكية، ومع وصول الرئيس الجمهوري أبرهام لنكولن لسدة الحكم عام ١٨٦١ ،اصدر مرسوماً عام ١٨٦٢ ينص على الغاء العبودية وتحرير السود في الولايات الجنوبية، وبعد ذلك صدرت عدة قوانين جديدة تحسن من حالة السود في الولايات المتحدة الامريكية، ففي عام ١٨٦٨ تم اقرار منح المواطنة الكاملة للأمريكيين الافارقة، وفي عام ١٨٧٠ تم اعطاء حق التصويت للذكور السود، كما تم انتخاب (هيرام رودس ريفيلز) اول نائب اسود في مجلس الشيوخ و (جوزيف هايني ريني) اول نائب اسود في مجلس النواب. للمزيد ينظر: عقيل جعيز شمخي السهلاني، المصدر السابق، ص٩٢-ص١٤٨؛ https://www.noonpost.com/content/37451.

(3)Patrick Henry Martin, American Views on South Africa, 1948-1972, Unpublished thesis, Louisiana State University and Agricultural & Mechanical College, Louisiana State University, 1974, p. 51; Richard Goldstone, Ambiguity and America: South Africa and US Foreign Policy, Social Research , Vol. 72, No. 4, winter, 2005, p. 811.

(٤) احمد صالح المعموري، الاوضاع السياسية لدولة جنوب افريقيا ١٩٦١-١٩٨٣،اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الانسانية، جامعة بابل،٢٠٢١ ، ص٤٤؛ هشام مزوجي، نلسون مانديلا وكفاحة ضد التمييز العنصري في جنوب افريقيا ١٩١٨-٢٠١٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية – قطب شتمة، جامعة محمد خيضر بسكرة،٢٠١٤-٢٠١٥، ص١٠.

(٥) وهم من سلالات الزنوج الذي كانو يسكنون في جنوب افريقيا يختلف هؤلاء عن الزنوج ببشرتهم البنية المصفرة وقاماتهم القصيرة وجباههم البارزة وعيونهم الضيقة. للمزيد ينظر: جديون س.وير، تاريخ جنوب افريقيا، ترجمة: عبدالرحمن عبدالله الشيخ، دار المريخ، الرياض، ١٩٨٦، ص١٩-ص٢٢؛ https://www.hindawi.org/books/39490260/1.8/.

(٦) اسامة حيمد خليل، الصناعة في ظل التفرقة العنصرية في جمهورية جنوب افريقيا حتى عام ١٩٤٨،مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد ١١،العدد ٤٤، ٢٠٢٠،ص٢٠.

(٧) عبد الوهاب دفع الله احمد: التطور التاريخي لسياسة التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا ١٦٥٢-١٩٩٠، مجلة كلية الآداب، العدد ٢٥، جامعة الخرطوم، كانون الاول ٢٠٠٧، ص: ٣٦-ص٤٤.

(٨) محمود حسن خليل: قضية جنوب أفريقيا أسبابها وآثارها والموقف الدولي منها، مجلة الدراسات الدبلوماسية، معهد الدراسات الدبلوماسية، العدد ٧، ١٩٩٠، ص ١٢-ص١٤.

(٩) الحزب الوطني: أُسس الحزب الوطني National Party ويرمز له (NP) بزعامة هرتزوج في السابع من كانون الثاني ١٩١٤ ، اذ أكد الأخير أن تكون السيادة لدى البوير الهولنديين ، أزداد أعضاء الحزب الوطني في البرلمان، عمل سياسي قام به الحزب الوطني في تلك الآونة هو المساواة بين اللغتين الإنكليزية والهولندية الأفريكانية ، وإلغاء العلم البريطاني واختيار علم جديد يمثل دولة جنوب أفريقيا، وفي العام ١٩٤٨ فاز الحزب الوطني وبزعامة مالان ١٩٤٨ – ١٩٥٤بأغلبية المقاعد في البرلمان ، وهنا تحققت أمال الهولنديين مرة ثانية= =للسيطرة على سدة الحكم في جنوب أفريقيا ، والتخلص من منافسيهم البريطانيين . طبقت حكومة مالان سياسة جديدة في البلاد هي الأولى من نوعها في العالم ألا وهي سياسة التمييز العنصري (الأبارتيد).للمزيد من التفصيلات ينظر: سهير عواد أيوب الكبيسي، حزب المؤتمر الوطني الافريقي ١٩٦٨-١٩٩٤،اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٥،ص٣٥-٣٦.

(١٠) ظهرت (قضية براون ضد مجلس التعليم) عام ١٩٥٤، كانت قضية براون ضد مجلس التعليم: هي قضية تاريخية بارزة في الولايات المتحدة الأمريكية ، اذ أعلنت فيها المحكمة العليا في ١٧ ايار عام ١٩٥٤ أن القوانين التي تنص على إنشاء مدارس عامة مُنفصلة للطلاب السود والبيض غير دستورية، وبذلك أنهت هذه القضية الفصل العنصري القانوني في المدارس العامة بالولايات المتحدة الأمريكية ويمثل هذا انتصاراً كبيراً لحركة الحقوق المدنية المتنامية في الولايات المتحدة الامريكية. اذ أشار براون إلى إجماع دولي ناشئ حول شرور الفصل العنصري. للمزيد من التفصيلات ينظر:

.https://nps.gov/brvb/index.htm; Richard Goldstone, Op., Cit., p. 813.

(١١) عبد الوهاب دفع الله احمد: المصدر السابق،ص٤٥.

(١٢) عصام عبد الحسين نومان الدليمي, الولايات المتحدة الأميركية ودولة جنوب إفريقيا ١٩٤٥-١٩٨١, أطروحة دكتوراه غير منشوره, كلية التربية للبنات, (جامعة بغداد, ٢٠٠٠)،ص١٤-٢٠.

(١٣) محمد عبد الغني الحاج قاسم: التعاون النووي بين اسرائيل وجنوب أفريقيا، مجلة شؤون عربية، العدد ٦٣، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، ايلول ١٩٩٠، ص ١٥٢.

(١٤) الابارتيد: مصطلح الأبارتيد يطلق على سياسة التميز العنصري التي كان ينتهجها النظام السياسي في دولة جنوب افريقيا بشكل علني وصريح، اذ كانت الدولة الوحيدة في العالم التي تعلن عدم المساواة بين مواطنيها وترفض الاعتراف بالمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان، وكانت هذه السياسة تصنف سكان جنوب افريقيا الى أجناس يمنح من ضمنها البيض المنحدرون من اصول اوروبية مرتبة السادة على حساب البانتو السكان الاصليين والاسيويين والملونين الذين ينتمون الى أصل مختلط فهؤلاء يكونون في الدرجات الدنيا يحدد لهم نظام التمييز العنصري اماكن سكناهم وطبيعة التعليم وكذلك نوعية العمل مع تقييد تحركاتهم وحرياتهم في التنقل داخل بلدهم وقد جوبهت هذه السياسة برفض داخلي وخارجي لها. للمزيد من التفصيلات ينظر عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسيةج٤،ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩، ص٢٢٧؛ احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية،

ط٢،بيروت،١٩٨٢،ص٢٣؛ ضاري رشيد السامرائي ، الفصل والتمييز العنصري في ضوء القانون الدولي العام ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، ١٩٨٣، ص٣١٩.

(15) Patrick Henry Martin, Op. Cit., p. 52.

(١٦) عصام عبد الحسين نومان الدليمي، المصدر السابق، ص٩٣-ص٩٥.

(١٧) حزب المؤتمر الوطني الأفريقي: كان الدكتور بيكسلي سيم أول من شعر بأهمية تشكيل حزب سياسي يضم الافارقة وجميع الفئات المختلفة ويدافع عن حقهم بالمساواة في بلادهم. ودعا إلى عقد اجتماع لزعماء القبائل الافارقة لتأسيس الحزب. انعقد المؤتمر في بلومفونتين في الثامن من كانون الثاني عام ١٩١٢. شاركت في فئات ونسب مختلفة من شعب جنوب إفريقيا ، بما في ذلك المثقفون الافارقة الذين أكملوا دراستهم في الخارج وزعماء القبائل ، ورجال الدين ، والمحامون ، وصغار التجار. لقد أكد الحزب في بيانه الأول وحدة الأفريقيين والتحرر الوطني ، وأن الأفريقيين هم أغلبية مضطهدة ، وأستنكر العنصرية في جنوب أفريقيا. كما أتفق المؤتمرون على تسمية الحزب أول الأمر بـ (المؤتمر الأهلي الوطني لجنوب أفريقيا) (The South Africa Native National Congress) وذلك في العام ١٩١٢ ، ثم تغير أسمه إلى (حزب المؤتمر الوطني الأفريقي) (African National Congress) ويرمز له (ANC). للمزيد ينظر: سهير عواد أيوب الكبيسي، المصدر السابق،ص٣٥-٣٦؛ لطفي جعفر فرج ، حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ودوره في قيادة النضال في جنوب أفريقيا ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد ٣٤ ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص١٢٩؛ ريتشارد جيبسون، حركات التحرير الافريقية النضال المعاصر ضد الاقلية البيضاء، ط١، ترجمة: صبري محمد حسن، القاهرة، ٢٠٠٢،ص٦٩.

([18]) Richard Goldstone, Op., Cit, p. 813.

([19]) Javan David Frazier, Atomic Apartheid: United States-South African Nuclear Relations from Truman to Reagan, 1945-1989, Unpublished thesis, Faculty of Auburn, Auburn University, May 11, 2006, pp.303-304.

(٢٠) الامم المتحدة: هي منظمة دولية تأسست عام ١٩٤٥،وتتكون حتى الان من ١٩٣ دولة، كان الرئيس الامريكي فرانكلين روزفلت (Franklin Roosevelt) هو اول من استخدم مصطلح الامم المتحدة والذي استخدم بعد ذلك للإعلان عن الامم المتحدة في عام ١٩٤٢ في خضم الحرب العالمية الثانية للتفاصيل ينظر:

http://www.un.org/ar/about-un/index.html.

(21) Charles Denton Johnson, African Americans and South Africans: the Anti-apartheid Movement in the United States, 1921-1955, Unpublished thesis, Faculty of the Graduate School, Howard University, 2004, p. 255.

(٢٢) جيمي ايرل كارتر: رئيس الولايات المتحدة الأمريكية التاسع والثلاثين للمدة (١٩٧٧-١٩٨١)، ولد في تشرين الأول ١٩٢٤ في بلينز بولاية جورجيا ، وأكمل دراسته الابتدائية والثانوية في مسقط رأسه، التحق بجامعة جنوب غرب جورجيا ، ثم بمعهد جورجيا للتقنية، ثم التحق بالأكاديمية البحرية الأمريكية لمدة سبع سنوات (١٩٤٦-١٩٥٣) رشح نفسه لمجلس الشيوخ عن ولاية بولاتين حتى عام ١٩٦٧، وفي عام ١٩٧٠ فاز كارتر بمنصب المحافظ لولاية جورجيا، وأصبح رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية للمدة (١٩٧٧-١٩٨١), وخلال مدة رئاسته أقام علاقات دبلوماسية

مع الصين، وسحب قواته من تايوان، وسعى إلى أنجاح مباحثات كامب ديفيد في عام١٩٧٨.للمزيد أنظر:حسن مالح ناصر، موقف الولايات المتحدة الامريكية من مشكلة روديسيا الجنوبية ١٩٦٤-١٩٨٠،رسالة ماجستير كلية التربية للعلوم الانسانية،(جامعة البصرة،٢٠١٤)،ص٢١٢؛ غفار جبار جاسم الدليمي، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه مصر ١٩٧٤-١٩٨١، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١٢،ص١٠٥؛ أودو زاوتر، ،المصدر السابق،ص٢٧٥؛

http://www.whitehouse.gov/about/presidents/Jimmicarter.

([٢٣]) نصير محمود شكر الجبوري، المصالح الامريكية والسوفيتية في جنوب افريقيا ١٩٧٠-١٩٨٩،مجلة كلية التربية الاساسية،العدد١٠٧ ، الجامعة المستنصرية،٢٠٢٠، ص٣١٢.

(24) Gisela Hübner-Dick and Reimund Seidelmann, Simulating Economic Sanctions and Incentives: Hypothetical Alternatives of United States Policy on South Africa, Journal of Peace Research , Vol. 15, No. 2 1978, p. 155.

(٢٥) والتر مونديل: ولد في مينيسوتا في الخامس من شهر كانون الثاني عام ١٩٢٨ ، وتخرج من المدينة نفسها، في عام ١٩٥١ ، خدم بعدها في الجيش الأمريكي خلال الحرب الكورية، وفي عام ١٩٥٦ حصل على شهادة في القانون ،عمل محاميًا في مينيابوليس، عينه الحاكم أورفيل فريمان بمنصب النائب العام في عام ١٩٦٠، أُصبح عضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي واعيد انتخابه في الأعوام ١٩٦٦ و١٩٧٢، وفي عام ١٩٧٦ اختاره جيمي كارتر ليرافقه في الترشيح الديمقراطي للرئاسة، وتمكن كارتر ومونديل من هزيمة الرئيس جيرالد فورد ونائبه بوب دول في نتيجة متقاربة. أعاد مونديل ترشحه مع الرئيس كارتر عام ١٩٨٠ الا انهما هزما امام رونالد ريجان ونائبه جورج بوش ، عينه الرئيس بيل كلينتون سفير البلاد في اليابان في عام ١٩٩٣، وتقاعد في عام ١٩٩٦. توفي مونديل في التاسع عشر من شهر نيسان عام ٢٠٢١. للمزيد من التفصيلات ينظر:

The American Presidency Project, Cited in: https://www.presidency .ucsb.edu /people/ other /walter-f-mondale.

([٢٦]) سايروس فانس : من مواليد ١٩١٧ ، حصل على البكالوريوس من جامعة بيل ١٩٣٩ . ومن ثم على الدكتوراه في القانون في ١٩٤٢ ، خدم فانس بالبحرية ومارس مهنة المحاماة ، ومن ثم تدرج بعدة مناصب ، حيث شغل منصب وزير الدفاع في حكومة جون كيندي ، وقام بالعديد من الاعمال الدبلوماسية والمباحثات الدولية ، ليشغل في عام ١٩٧٧ وزير الخارجية الامريكية في عهد كارتر ، في عام ١٩٩٣ شغل منصب مبعوث الامم المتحدة للبوسنة ، وتوفي في عام ٢٠٠٢ . للمزيد من التفصيلات حول فانس وسياسته ينظر : عبد الستار جعيجر عبد ، سايروس فانس وسياسته الخارجية تجاه الشرق الاوسط ، مجلة كلية الاداب ، العدد ٩٨، الجامعة العراقية ، ٢٠١١ ؛

https://history.state.gov

(27) لويزيانا، بدأ مسيرته كقس، وكان قائدا في حركة أندرو يونغ: ولد في آذار عام ١٩٣٢، في نيو أورليانز في) وكان مقربا من مارتن لوثر كينغ. SCLCالحقوق المدنية، وعمل مديراً تنفيذياً لمؤتمر القيادة المسيحية الجنوبية (وأخذ يدافع عن حقوق السود ويحارب التمييز العنصري وقال في مقابلة له "أنه يتذكر توترات التمييز العنصري في

نيو أورليانز"، وأخذ يتقلد المناصب حتي أصبح سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدي الأمم المتحدة في مدة السبعينيات من القرن الماضي اذ أصبح يونغ نقطة الاتصال الأولية للسياسة الخارجية لإدارة كارتر في إفريقيا وآسيا. من خلال استخدام شبكة الاتصالات التي كانت تتطور منذ الخمسينيات من القرن الماضي ، لعب دورًا نشطًا في توضيح موقف كارتر من حقوق الإنسان والرأسمالية الليبرالية في روديسيا وجنوب إفريقيا وانغولا، أصبح يونج لاحقا نشطا في السياسة، اذ دخل مجلس النواب الأمريكي عن جورجيا، ثم سفير الولايات المتحدة الامريكية لدى الأمم المتحدة، وأخيرا عمدة مدينة أتلانتا. للمزيد من التفصيلات ينظر:

-https://www.congress.gov/member/andrew-young/Y000028;
https://history.house.gov/People/Detail/21064.2

(٢٨) ترنر : اميرال في البحرية الامريكية ، ولد في هايلاند في شيكاغو عام ١٩٢٣ ، تخرج من الاكاديمية البحرية الامريكية كما درس هندسة الكهرباء، شغل مناصب عدة، اولها رئيس الكلية الحربية البحرية بين عامي ١٩٧٢ - ١٩٧٤ ، ثم قاد الاسطول الثاني للولايات المتحدة لينتقل بعدها إلى منصب القائد الاعلى لحلف شمال الاطلسي ١٩٧٥ - ١٩٧٧ ، ومن ثم مدير الاستخبارات المركزية ١٩٧٧-١٩٨٠= =، واشرف خلالها على متابعة تطورات الثورة الايرانية ، والحرب السوفيتية -الافغانية، وبعد خروجه من الاستخبارات اتجه إلى تأليف العديد من الكتب كأحد الخبراء السياسيين الكبار . توفي عام ٢٠١٨ . ينظر :

The Washington Post Journal , January 18 , 2018 , https:// www. washingtonpost.com

(29)Presidential Review Memorandum/NSC-4, Washington, January 21, 1977, Cited in: Foreign Relations of the United States, 1977-1980, Volume XVI, Southern Africa, United States Government Publishing Office ,Washington,2016, P: 745. (Hare after Will be Cited as: F. R. U. S.).

(٣٠) استمر في عمله من شهر تموز عام ١٩٧٥ الى شهر أيار عام ١٩٧٧.

(31)Memorandum of Conversation1, Washington, January 25, 1977, 5 p.m. Cited in: F. R. U. S., Vol. XVI, , P:747.

(32)Ibid , pp:749-751.

(33)Memorandum of Conversation1, Washington, January 28, 1977, 10 a.m. Cited in: F. R. U. S., Vol. XVI, , P:753.

(34)Ibid , p:754.

(35)Ibid , p:755.

(36)Memorandum From Secretary of State Vance to President, Washington, February 3, 1977, Cited in: F. R. U. S., Vol. XVI, , P:756.

(37)Summary of Conclusions of a Policy Review Committee Meeting, Washington, February 8, 1977, 3-4:15 p.m., Cited in: F. R. U. S., Vol. XVI, P:784.

([38])Ibid , P:784.

([39])Ibid , P:785.

([40])Ibid , P:785.

([41])Ibid , PP:786-787.

([42])Ibid , PP:788-789.

([43])Memorandum From Secretary of State Vance to President Carter, Washington, February 9, 1977, Cited in: F. R. U. S., Vol. XVI, P:784.

(٤٤) جاتشا بوثيليزي : ولد في السابع والعشرين من شهر اب عام ١٩٢٨ في ناتال ، جنوب أفريقيا ، وهو زعيم الزولو وزعيم حزب الحرية إنكاثا. ينحدر من سيتشوايو ، وتولى قيادة عشيرة بوثيليزي في عام ١٩٥٣. انتخب رئيسًا لولاية كوازولو السوداء غير المستقلة في عام ١٩٧٢ وأعاد إحياء إنكاثا في عام ١٩٧٥ بعد الانفصال عن المؤتمر الوطني الأفريقي، رفض الاستقلال الكامل لكوازولو ، وعمل داخل المؤسسة البيضاء لإنهاء الفصل العنصري . في ١٩٩٠-١٩٩٤ انخرط في صراع شرس على القيادة مع حزب المؤتمر الوطني الأفريقي. قتل الآلاف في اشتباكات عنكاثا وحزب المؤتمر الوطني الأفريقي. بعد الانتخابات الوطنية عام ١٩٩٤ ، عينه نيلسون مانديلا وزيراً للشؤون الداخلية . شغل المنصب حتى عام ٢٠٠٤. للمزيد من التفصيلات ينظر:

https://www.britannica.com/summary/Mangosuthu-G-Buthelezi;https://people.com/archive/a-cool-man-on-a-lion-hunt-south-africas-john-vorster-tries-to-head-off-a-race-war-vol-6-no-14/.

(٤٥) حزب الحرية إنكاثا: هو حزب سياسي في جنوب إفريقيا يضم أعضاء قبيلة الزولو، وقد أسس الحزب في عشرينيات من القرن العشرين بهدف توفير الدعم الجماهيري للنظام الملكي لقبيلة الزولو، وفي عام ١٩٧٥ قام زعيم الزولو مانجوسوثو بوثيليزي بإحياء إنكاثا، وكان من ضمن أهدافه تحرير الأفارقة من الاستعمار الأبيض وإنهاء سياسة التفرقة العنصرية، وفي الثمانينيات، دخل حزب الحرية إنكاثا في تنافس مرير، وعنيف مع حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، ولكن على الرغم من ذلك فقد انضم حزب إنكاثا في عام ١٩٩٤م لحزب الأغلبية المؤتمر الوطني الإفريقي لتشكيل أول حكومة في جنوب إفريقيا اختارها الناخبون من جميع الأعراق، للمزيد من التفصيلات ينظر : سوزان كولن ماركس، مراقبة الريح وحل النزاعات خلال انتقال جنوب افريقيا الى الديمقراطية، ترجمة فؤاد سروجي، ط١،دار الاهلية، عمان ، ٢٠٠٤،ص٢٩٥.

(46) William E. Schaufele, Jr., U. S. Relations in Southern Africa, The Annals of the American Academy of Political and Social Science , Vol. 432, Africa in Transition, Julay, 1977, p. 117.

(47) Ibid, p. 117.

([48])Minutes of a National Security Council Meeting, Washington, March 3, 1977, 9:30-10:45 a.m, Cited in: F. R. U. S., Vol. XVI, P:793.

([49])Presidential Directive/NSC–5, Washington, March 9, 1977, Cited in: F. R. U. S., Vol. XVI, P:804.

([50])Ibid, P:804.

(٥١) مثنى فائق مرعي، واخرون، خارطة التنافس الدولي في افريقيا "متطلبات المصالح واختلاف الاهداف"،ط١، المركز العراقي – الافريقي للدراسات الاستراتيجية، العراق، ٢٠٢١،ص٣٢.

(52) Javan David Frazier, Op. Cit., pp.109. 239:241.

(53) William Raiford, South Africa: Foreign Investment and Separate Development, Journal of Opinion, Vol. 9, No. 1/2, Spring - Summer, 1979, p. 33.

([54])Memorandum of Conversation, Washington, March 23, 1977, 2:30 p.m, Cited in: F. R. U. S., Vol. XVI, P:805.

([55])Ibid, P:806.

([56])Ibid, P:807.

([57])Ibid, P:807.

([58])Ibid, P:808.

([59])Message From South African Prime Minister Vorster to President Carter, March 23, 1977, Cited in: F. R. U. S., Vol. XVI, P:811.

([60])Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski) to President Carter, Washington, April 13, 1977, Cited in: F. R. U. S., Vol. XVI, pp:812–813.

([61])Telegram From the Department of State to the Consulate in Cape Town, Washington, April 16, 1977, Cited in: F. R. U. S., Vol. XVI, P:.

([62])Telegram From the Embassy in South Africa to the Department of State, Washington, April 19, 1977, Cited in: F. R. U. S., Vol. XVI, P:815.

([63])Ibid, P:817.

(٦٤) هيئة التحرير، المصدر السابق، ص ٢٤.

([65])Telegram From the Department of State to Secretary of State Vance, Washington, May 10, 1977, Cited in: F. R. U. S., Vol. XVI, pp:821–822.

([66])Ibid, pp:821–822.

([67])Memorandum of Conversation, Vienna, May 19, 1977, Cited in: F. R. U. S., Vol. XVI, pp:821–824.

([68])Ibid, pp:829–835.

([69])Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski) to the Heads of Executive Departments and Agencies, Washington, May 20, 1977, Cited in: F. R. U. S., Vol. XVI, p:841.

([70])Memorandum of Conversation, Vienna, May 20, 1977, Cited in: F. R. U. S., Vol. XVI, p:842.

([71])Ibid, p:846.

([72])Ibid, pp:847-849.

([73])Ibid, p:850.

([74])Ibid, p:851.

([75])Memorandum From the Executive Secretary of the Department of State (Tarnoff) to the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski), Washington, May 28, 1977, Cited in: F. R. U. S., Vol. XVI, p:853.

([76])Ibid, pp:853-854.

([77])Memorandum From Secretary of Defense Brown to the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski), Washington, June 4, 1977, Cited in: F. R. U. S., Vol. XVI, p:855.

([78])Ibid, pp:853-856.

([79])Ibid, pp:853-856.

([80])Memorandum From Secretary of State Vance to President Carter, Washington, June 24, 1977, Cited in: F. R. U. S., Vol. XVI, p:857.

([81])Ibid, p:858.

([٨٢]) يعتقد الباحث انها في نهاية شهر حزيران من عام ١٩٧٧، لأن الإجابة كانت بحدود يوم الرابع والعشرون من الشهر المذكور.

([٨٣]) للمزيد من التفصيلات ينظر:

Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Brzezinski) to President Carter, Washington, undated, Cited in: F. R. U. S., Vol. XVI, pp:862-866.

([84])Paper Prepared in the Department of State, Washington, undated, Cited in: F. R. U. S., Vol. XVI, p:867.

([85])Ibid, p:867.

([86])Ibid, p:876.

([87])Ibid, p:876.

([88])Ibid, p:877.

([89])Ibid, pp:878-879.

([90])Ibid, pp:880-886.

([91])Summary of Conclusions of a Policy Review Committee Meeting, Washington, July 22, 1977, 9:30-11 a.m, Cited in: F. R. U. S., Vol. XVI, p:891.

([92])Ibid, p:893.

(٩٣) هيئة التحرير: موقف القوى العظمى من قضية جنوب أفريقيا، مجلة الدراسات الدبلوماسية، معهد الدراسات الدبلوماسية، العدد ٧، السعودية،١٩٩٠، ص ٢٤.

(٩٤) بولاويد: هي شركة أنشأت عام ١٩٧٠ وكانت رائدة عالمياً في التصوير الفوتوغرافي الفوري تقوم بتصنيع وبيع أكثر من ٥٠ نوعاً من الأفلام وأكثر من ١٠٠ كاميرا ومستلزمات الكاميرا الفورية كما قدمت منتجات التصوير الفوتوغرافي الفوري. للمزيد من التفصيلات ينظر:

https://www.referenceforbusiness.com/history2/65/Polaroid-Corporation. html.

([95])ACOA, Annual Report 1977, January 1 ,1978,p. 3.

(96) David Wiley, Anti-Apartheid Movements versus Government Policy in the U.S. and U.K, Africa Today , Vol. 26, No. 1 ,1st Qtr., Indiana University Press, 1979, p. 61.

(٩٧) ديك كلارك: هو سياسي أمريكي من الحزب الديموقراطي، ولد في ١٤ أيلول عام ١٩٢٨ في مقاطعة لين في الولايات المتحدة، وقد انتخب عضو مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية آيوا في المدة بين عامي (٣ كانون الثاني ١٩٧٣ – ٣ كانون الثاني ١٩٧٩). للمزيد ينظر:

https://bioguideretro.congress.gov/Home/MemberDetails?memIndex=C000448.

(٩٨) جون توني: هو سياسي أمريكي من الحزب الديموقراطي، ولد في ٢٦ حزيران ١٩٣٤ في نيويورك، وقد انتخب عضو مجلس النواب الأمريكي عن دائرة كاليفورنيا في المدة من ١٩٦٥-١٩٧١، وانتخب في مجلس الشيوخ في المدة من ١٩٧١-١٩٧٧. للمزيد ينظر:

https://www.nbcnews.com/politics/politics-news/john-tunney-former-u-s-senator-california-dies-83-n837426

(٩٩) تشارلز ديجز :كان سياسياً أمريكياً من ولاية ميشيغان الأمريكية وعمل في مجلس الشيوخ ومجلس النواب الأمريكي. وكان عضواً في حركة الحقوق المدنية، انتخب أول رئيس للكونغرس التجمع الأسود. كان من أشد منتقدي نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. للمزيد ينظر:

. https://history.house.gov/People/Detail/12254

(100) David Wiley, Op. Cit., pp. 61-62.

(101) Ruth Milkman, Apartheid, economic growth, and U.S. Foreign policy in South Africa, Berkeley Journal of Sociology , Vol. 22 , Regents of the University of California ,1977-1978, p. 45.

(١٠٢) مبادئ سوليفان: سميت كذلك نسبة الى القس ليون سوليفان وهو وزير أمريكي من أصل أفريقي وكان عضواً في مجلس إدارة جنرال موتورز، وتصادف أن جنرال موتورز هي أكبر جهة عمل للسود في جنوب إفريقيا، وقد تم تطوير هذه المبادئ في عام ١٩٧٧ للحد والضغط على حكومة الفصل العنصري بجنوب أفريقيا، وشملت هذه المبادئ الآتي: (١) عدم تفرقة الأجناس في جميع مرافق الأكل والراحة والعمل، (٢) ممارسات التوظيف المتساوية والعادلة لجميع الموظفين، (٣) أجور متساوية لجميع الموظفين الذين يقومون بعمل متساوٍ أو مشابه لنفس المدة الزمنية، (٤) الشروع في برامج التدريب وتطويرها سواء كان السود وغيرهم من غير البيض للوظائف الإشرافية والإدارية والكتابية والفنية، (٥) زيادة عدد السود وغيرهم من غير البيض في المناصب الإدارية والإشرافية، (٦) تحسين نوعية الحياة للسود وغيرهم من غير البيض خارج بيئة العمل في مجالات مثل السكن والنقل والمدرسة والترفيه والمرافق الصحية، (٧) العمل على إلغاء القوانين والأعراف التي تعيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، للمزيد ينظر:

http://hrlibrary.umn.edu/links/sullivanprinciples.html.-

(103) William Raiford, Op. Cit., p.32.

(104) Truman Dunn, Slouching Toward Reform US Corporations Under Apartheid, Cited in : Breaking the links the South African economy and the US, Southern Africa Volume XII, Number 7, September 1979, p. 16.

(105) William Raiford, Op. Cit., p. 33.

(106) Truman Dunn, Op. Cit., p. 17.

(107) Jennifer Davis, Standard Bank, Cited in : Breaking the links the South African economy and the US, Southern Africa Volume XII, Number 7, September 1979, p. 13.

(108) Javan David Frazier, Op. Cit., p. 250.

(109) Ruth Milkman, , Op. Cit., p. 98.